توجيهات ابن جنّي الإعرابية للشواهد القرآنية المحتملة غير وجه في كتابه (الخصائص) جمعًا ودراسةً

إعداد

د. أيمن بن مرعي غرمان العَمْري

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية وآدابها

بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

توجيهات ابن جنّي الإعرابية للشواهد القرآنية المحتملة غير وجه في كتابه (الخصائص) جمعًا ودراسةً

أيمن بن مرعي غرمان العَمْري
الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف – كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
البريد الإلكتروني: amamry@uqu.edu.sa

ملخص البحث

عرضتُ في هذا البحث لأهمية المعنى وعلاقته بالإعراب، وكيف أنّ هذه المسألة كانتْ سببًا في ظهور الخلاف بين العلماء في كثير من القضايا النحوية، مما نتج عن هذا الخلاف اختلافٌ في إعراب النصوص وتوجيهها، وقد جعلتُ موضوع البحث قائمًا على كتاب الخصائص لابن جني، من خلال ما أحصيتُه من الشواهد القرآنية التي أوردها مفرّقة في أبواب كتابه وجاءتْ محتملة أكثر من وجه إعرابيٍّ، فقمتُ بدراستها دراسة مفصّلة، عَرْضتُ فيها أقوال النحاة وآراءهم المختلفة في إعرابها، وبيّنتُ موقف ابن جني منها توجيهًا وتعليلًا وترجيحًا، مستعينًا بكتب التفسير وما قيل فيها للوصول إلى المعنى الصحيح للآية.

وقد مهّدتُ لهذا البحث بمدخلٍ تحدّثتُ فيه بإيجازٍ عن (المعنى وأثره في تعدّد الأوجه الإعرابية)، ثمّ تناولتُ بعد ذلك الشواهد القرآنية مرتّبةً حسب ورود الآية الكريمة في المصحف، وأخيرًا أردفتُه بخاتمةٍ أجملتُ القول فيها عن أبرز ما استخلصتُه من نتائج، ثمّ ذيّلتُه بقائمةٍ بمصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: التوجيهات الإعرابية، الشواهد القرآنية، ابن جني، الخصائص، أكثر من وجه.

Ibn Jenny syntactic directives For the Qur'anic evidence Potential more than one face in his book (characteristics) Collection and study

Aiman Mari Ghorman ALAmry
Assistant Professor, Department of Language, Grammar, and morphology - College of Arabic Language and Literature Umm Al-Qura University in Makkah
Email: amamry@uqu.edu.sa

Abstract: In this research, I dealt with the importance of meaning and its relationship to parsing, and how this issue was a reason for the discord among scholars in many grammatical issues, which resulted in a difference in the parsing and directing of texts. I have made the subject of the research based on the book of characteristics by Ibn Jenny, through what I collected from the Qur'anic evidence that he mentioned separately in the chapters of his book and came more likely than an Arab face, I studied it in a detailed study, in which I presented the grammarians' sayings and their different opinions in their parsing, indicating Ibn Janni's position regarding it as guidance and explanation, and using the books of interpretation and what its owners mentioned in it to reach the correct meaning of the verse.

I paved this research with an introduction in which I briefly talked about (Meaning and its impact on the multiplicity of syntactic aspects), then I dealt with the Quranic evidence arranged according to the verse in the Qur'an, and finally I added it with a conclusion I outlined in which I outlined the most important results that I extracted, then I attached it to the list of research sources and references.

Key words: syntax directives, Quranic evidence, Ibn Jenny, characteristics, more than one face.

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، أرسله بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، أفصح العرب لسانًا، وأعظمهم بيانًا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا كثيرًا. أمّا بعد؛؛

فقد اهتمّ العلماء بتوجيه الإعراب في الآيات القرآنية وبخاصة التي قرئتْ بأكثر من وجهٍ إعرابيّ، ممّا كان لهذا أثرٌ في إثراء اللغة والنحو والتفسير والفقه وأصوله وغيرها من العلوم المتعلّقة بالقرآن؛ إذْ المعنى مرتبطٌ بالإعراب ارتباطًا مباشرًا، فشرط كمال المعنى هو صحّة الإعراب، وشرط كمال الإعراب هو صحّة المعنى، لأنّ المعنى هو الأساس الذي يُعتمد عليه في أيّ دراسة لغويّة، فالإعراب فرع عنه؛ وهو كاشفٌ له، ولا يكاد يُتصوّر أنْ يُعرَب شيءٌ ما دون النظر إلى المعنى، فالمفترض أن يكون المعرِب قد أدرك المعنى في النصّ ليكون هاديًا له في إعرابه وكاشفًا له، وعليه فلا بدّ من توافقهما حتى تتحصّل لنا نتيجةٌ ثنائيّةٌ قائمةٌ على صواب الإعراب وصحّة المعنى.

وقد ظهر في وقتٍ مبكّر من تاريخ النحو العربي الخلافُ بين النحاة في كثير من القضايا المتعلّقة بهذا الشأن، ونتج عن هذا الخلاف اختلافٌ في إعراب النصوص وتوجيهها، فكان يظهر عندهم للكلمة الواحدة في آية قرآنية أو حديث نبويّ أو بيت من الشعر أكثر من وجه، والمتأمل لهذه الأوجه المختلفة يجد أنّ كلّ إعراب من هذه الأعاريب له معنًى مختلفٌ عن الآخر، فالإعراب علامةٌ على المعنى وكاشفٌ له كما أسلفنا.

ومن هذا المنطلق أحببتُ أن يكون موضوع بحثي الخلافَ النحوي في إعراب آيات القرآن الكريم، ومدى تأثير تلك الأعاريب المختلفة في فهم

المعنى، وآثرتُ أن يكون مدار البحث والكلام فيه عند أحد العلماء المبرّزين في هذا الشأن، أعني بذلك ابن جني من خلال كتابه الخصائص، أمّا سبب اختياري له ولكتابه فذلك يكمن في أنّ هذا العالم الجليل يمثّل مرحلة من مراحل النحو العربي في القرن الرابع الهجري، ويُعدّ واحدًا من أعلام اللغة الذين بذلوا ما وَسِعَهم من الجهد لمعرفة شواردها ونوادرها ولغاتها، وعالمًا بالقراءات ووجوهها، وإمامًا في النحو والتصريف، ألّف كتبًا كثيرة لعلّ أشهرها كتاب (الخصائص)، فما إنْ يُذكر ابن جني حتى ينصرف الذهن إليه، وبالمثل إذا كان الحديث عن كتاب (الخصائص) فإنه يذهب إلى ابن جني، فهذا الكتاب حافلٌ بالآيات القرآنية وقراءاتها، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، وفنونٍ شتّى في مسائل اللغة وغيرها مما لا يكاد يستغني عنه باحث، فهو كتابٌ نسيج وحده في بابه، قلّ أن نجد له نظيرًا، لذا جاء البحث موسومًا بِـ(توجيهات ابن جني الإعرابية للشواهد القرآنية المحتملة غير وجه في كتابه ((الخصائص)) جمعًا ودراسةً)، قصدتُ به حَصْر تلك الشواهد، وعَرْض آراء ابن جني وتوجيهاته الإعرابية فيها، وموقفه منها تعليلًا وترجيحًا.

والحقّ أنني تردّدتُ أوّل الأمر في أنْ أكتب في هذا الموضوع؛ لأنّ إمامًا على هذه الصفة، وكتابًا في هذه المنزلة قَمِنٌ أن يشتغل بهما الباحثون، وأن تُكتب فيهما الدراسات الكثيرة، لكنّ أحدًا – فيما أعلم – لم يتعرّض له، فقد استعنتُ بمحركات البحث والشبكة العنكبوتية، وسألتُ من أثقُ بعلمه وحُسْن اطّلاعه فأُخْبِرْتُ أنّ الموضوع لم يتناوله الباحثون، وإنما هناك دراسات قريبةٌ منه اهتمّتْ بابن جني وخصائصه، وكان مجال اهتمامها إمّا بالشواهد النحوية على وجه العموم في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وإمّا بالقراءات والشواهد القرآنية التي احتجّ بها ابن جني لإثبات صحّة مذهبه في أبواب الكتاب وقضاياه المختلفة لغةً ونحوًا وصرفًا وبلاغةً ونحو ذلك؛ دون تخصيصها بما يحتمل أكثر من وجه إعرابي وأثره في التوجيه والمعنى عند ابن

جني، ومنها:

- ابن جني والشواهد القرآنية النحوية في كتابه (الخصائص)، رسالة ماجستير، إعداد الباحثة زينب أسعد سباك، كلية التربية للبنات بالرياض، ١٤٠٨هـ.
- الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى سنة ٣٩٢هـ، رسالة ماجستير، إعداد الباحث إبراهيم سطعان المساعيد، كلية الآداب والعلوم بجامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٠م.
- الشواهد النحوية في (الخصائص) لابن جني، دراسة نحوية وصفية تطبيقية، رسالة ماجستير، إعداد الباحثة منال محمد مصطفى، كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان، السودان، ١٤٢٩هـ.
- التوجيهات النحوية للقراءات عند ابن جني في غير كتابه (المحتسب): عرض ودراسة، الدكتور فهد منيع الله الصاعدي، دوريّة العقيق، المجلد الحادي والأربعون، ٢٠١٦م.
- الشواهد النحوية في كتاب (الخصائص) لابن جني، دراسة نحوية صرفية، رسالة ماجستير، إعداد الباحثة فتحية أحمد عبد الرحيم، كلية الآداب بجامعة الجزيرة، ٢٠١٧م.
- اختيارات ابن جني للقراءات الواردة في كتاب (الخصائص): جمعًا ودراسة وتوجيهًا من طريق الشاطبية والدرّة المضيّة، الدكتور مهند بابكر البدوي، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، المجلد الأوّل، العدد الثاني، شهر ديسمبر، ٢٠١٨م.

هذا، وقد اتّبعت في البحث المنهج الوصفي القائم على الإحصاء والدراسة المفصّلة لهذه الشواهد من حيث موضوعاتها النحوية التي تنتمي إليها، وعَرْض آراء النحاة فيها، مستعينًا بكتب التفسير للوصول إلى المعنى الصحيح للآية،

وموقف ابن جني منها توجيهًا وتعليلًا وترجيحًا، فجاء عملي في مقدّمة هي ما نحن بصدده، ومدخلٍ تحدّثتُ فيه بإيجازٍ شديدٍ عن (المعنى وأثره في تعدّد الأوجه الإعرابية)، ثمّ تناولتُ بعد ذلك (ما احتمل أكثر من وجهٍ إعرابيّ في الشواهد القرآنية عند ابن جني في كتابه الخصائص)؛ مرتّبةً حسب ورود الآية الكريمة في المصحف، وأخيرًا أردفتُ البحث بخاتمةٍ وقائمةٍ بمصادر البحث ومراجعه، وقد رغبتُ عن أنْ أذكر تعريفًا ولو يسيرًا بابن جني وخصائصه؛ لأني على يقينٍ بأنهما معلومان لدى الباحثين وطلبة العلم، فلا حاجة للتكثّر من الحديث عنهما، والمعروف لا يُعرّف كما قيل.

وختامًا، هذا جهدي قدّمتُ فيه ما أقدرني الله على تقديمه، أسأل الله عَزَّ وجَلَّ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما فيه من نقصٍ أو زلل، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وعلى الله قصد السبيل؛؛؛؛

مدخل:

المعنى وأثره في تعدد الأوجه الإعرابية

قبل الشروع في بيان العلاقة التي تربط بين المعنى والإعراب، وأثرها في ظاهرة تعدّد الاحتمالات والتوجيهات الإعرابية؛ يحسن أن أذكر تعريفًا مقتضبًا للمعنى والتوجيه والإعراب، فأقول:

المعنى في اللغة: هو القصد والمراد، يُقال: عَنَيْتُ بالكلام كذا، أيْ: قصدْتُ وعمدْتُ، وقيل: هو المحنة والحال التي يصير إليها الأمر، وقيل: هو الإظهار، يُقال: عَنَتْ القِرْبة، إذا أظهرتْ الماء ولم تحفظه، وقولنا: عنوان الكتاب من هذا، وقيل: اشتقاق المعنى من قول العرب: عَنَتْ الأرضُ بنباتٍ حسنٍ، إذا أنبتتْ نباتًا حسنًا، ورُوِي عن ثعلب أنّ المعنى والتأويل والتفسير واحدٌ [(١)].

واصطلاحًا: هو القصد الذي يقع به القول على وجهٍ دون وجهٍ، وهو في الأصل مقصورٌ على القول دون ما يُقصد، فيقال: معنى قولك كذا، ولا يُقال: معنى حركتك كذا، ثمّ تُوسِّع فيه، فقيل: ليس لدخولك إلى فلانٍ معنًى، والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول، ومن التوسّع تسميتهم الأجسام والأعراض بالمعاني، والتوسّع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعدّاه [(٢)].

والتوجيه لغةً: مصدر وَجَّهَ يُوَجِّهُ، وفي التنزيل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[(٣)]، قال ابن فارس:

((الواو والجيم والهاء؛ أصلٌ واحدٌ يدلّ على مقابلةٍ لشيء، والوجه مستقبِلٌ

---

(١) انظر: الصاحبي ص٣١٢، ومقاييس اللغة ١٤٨/٤، ولسان العرب (هنا)، وتاج العروس (عنو).

(٢) انظر: الفروق اللغوية ص٢٩، ٣٠، والكليّات ٢٥١/٤.

(٣) سورة النحل، الآية: ٧٦.

لكلّ شيء ... ووجّهتُ الشيء: جعلتُه على جهة)) [١]، يُقال: وَجَّهَ الحَجَرَ وِجْهَةً مَّا له، أيْ: وَجَّهَ الأَمْرَ وَجْهَهُ، يُضرب مثلًا للأمر إذا لم يستقم من جهةٍ أن يوجّه له تدبيرًا من جهةٍ أخرى على وجهه الذي ينبغي أن يُوجَّه إليه، فوجه الكلام السبيل الذي تقصده به [٢].

وفي الاصطلاح: علمٌ يُبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية، أو هو الذهاب بالقراءة إلى الجهة التي يتبيّن فيها وجهها ومعناها، أو هو تحديد دليلٍ أو سببٍ أو مخرجٍ لأيّ مسألة نحويّة أو إعرابيّة، أو هو حَمْل النصّ على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل اللغوي [٣].

ونجد أنّ كتب النحو والتفسير تطالعنا بأسماءٍ أخرى للتوجيه تدور جميعها في فلك المعاني السابقة، ومن هذه المسمّيات: التخريج، والحَمْل، والمحمَل، والاحتمال، والوجه، والحجّة، والتأويل، والتقدير، والحلّ، والتناول وغيرها، ومهما يكن من أمرٍ فحقيقة التوجيه أنه إذا وقعتْ صعوبةٌ في فَهْم كلامٍ ما من قرآنٍ أو حديثٍ أو أثرٍ أو شعرٍ أو غير ذلك يقف الشارح عند ذلك الكلام الذي قد يُفْهَم على غير الوجه الصحيح، أو لا يُفْهَم أصلًا، أو يُفْهَم مع انقداحٍ في النفس يوجب استغرابه؛ يقف عند ذلك الشارح وييسّر تلك الصعوبة، ويحلّ كلّ غموض، بذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كلٍّ منهما، وما يؤثّر فيهما، وما يلزم ذلك من تقريرٍ أو تفسيرٍ أو تعليلٍ أو استدلالٍ أو احتجاج [٤].

وأمّا الإعراب في اللغة: فهو الإبانة، يُقال: أعرب عنه لسانُه وعرّب، أيْ:

---

(١) انظر: مقاييس اللغة ٨٨/٦.

(٢) انظر: لسان العرب وتاج العروس (وجه).

(٣) انظر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشيّة ص٦٥، وتعدد التوجيه النحوي د. محمد صبرة ص٢٢، والتأويل النحوي في القرآن ١٧/١.

(٤) انظر: توجيه مشكل القراءات العشريّة الفرشيّة ص٦٣، والتأويل النحوي في القرآن ١٧/١-٢٠.

أبان وأفصح، ومنه قوله ﷺ: ((الثيّب تُعرب عن نفسها)) (١)، وأعربْتُ الشيءَ، أيْ: أزلْتُ عَرَبه، وهو فساده وإبهامه، فالهمزة للسَّلْب، وما سمّي الإعراب إعرابًا إلا لتبيينه وإيضاحه، والإعراب والتعريب بمعنًى واحد (٢).

واصطلاحًا: يتصرّف معنى الإعراب على عدّة وجوه، فقيل: هو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العامل في محلّ الإعراب، أيْ: إنه لفظيٌّ، وقيل: هو تغّير أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، أيْ: إنه معنويٌّ، وقيل: هو التطبيق العام على القواعد النحويّة المختلفة (٣)، وهذا المعنى الأخير مهمٌّ؛ لأنّ فيه تفرقةً واضحةً بين الإعراب والنحو، وكثيرًا ما ينشأ الخلط بينهما عند بعضهم فصار لا يفرق بينهما البتّة، وهذا ما عناه السيوطي بقوله: ((إنّ نسبة الإعراب إلى علم النحو كنسبة العلاج إلى علم الطبّ، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقه؛ فما كلُّ من قرأ النحو يُحسن الإعراب، كما أنه ما كلُّ من قرأ الطبّ يُحسن العلاج، وما كلُّ من قرأ الفقه يُحسن الإفتاء؛ لأنّ تنزيل الصور الجزئيّة على القوانين الكليّة يحتاج إلى قَدْرٍ زائدٍ)) (٤).

وعودًا إلى الحديث عن علاقة المعنى بالإعراب فإنه من خلال ما تقدّم يتّضح لدينا أنّ علماء النحو والمهتمّين بهذا العلم يرون أنّ الإعراب في حقيقته بيانٌ لموقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذلك لا يتأتّى إلا بعد اللجوء إلى المعنى وفهمه وإدراكه؛ إذْ هو المعتمَد في هذا، ومن أجل ذلك نجد أنّ ابن جنّي بعد أن ذكر تعريف الإعراب عدّه دليلًا على اختلاف المعاني فقال: ((

---

(١) انظر: مسند الإمام أحمد ٢٦٠/٢٩، وسنن ابن ماجه ٦٠٢/١.

(٢) انظر: لسان العرب وتاج العروس (عرب).

(٣) انظر: أسرار العربية ص٤٤، واللباب للعكبري ٥٢/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٥٥/١، ٧١، والتذييل والتكميل ١١٥/١، والهمع ٤٠/١، وشرح حدود النحو ص٧٠، والنحو الوافي ٧٤/١، ومعاني النحو ٢١/١.

(٤) انظر: الفتح القريب ٧/١.

الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ... ألا ترى أنّ موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضًا من حيث كان؛ إنما جيء به دالًّا على اختلاف المعاني)) (١).

وهنا يأتي سؤالٌ: هل المعنى هو الطريق إلى الإعراب أو الإعراب هو الطريق إلى المعنى؟، والحقّ أنّ هذا السؤال شغل عقولَ كثيرٍ من العلماء، وأصبحتْ هذه القضيّة محلّ خلاف بينهم، وفي نظري أنّ المعنى هو المفضي إلى الإعراب لا العكس، ولهذا استندوا إليه في إعراب نحو: أكل الكمّثرى موسى، وأرضعتْ الصغرى الكبرى وما أشبه ذلك مما عُدمتْ فيه القرينة اللفظية، بل نجدهم يعمدون إليه حتى مع وجود العلامات الإعرابية، كما في نحو: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، فلولا معرفة المعنى المراد ما جازتْ مخالفة قواعد الإعراب، قال السيوطي: ((والمبيح لذلك كلّه فَهْم المعنى وعدم الإلباس)) (٢).

صحيحٌ أننا قد نضطرّ إلى مخالفة هذا المبدإ، ونلجأ إلى العلامات الإعرابية ليُوقف على غرض المتكلم ومراده، وبخاصّةٍ إذا حصل في الكلام – على سبيل المثال – تقديمٌ وتأخيرٌ، وسيق مضبوطًا بعلاماته الإعرابية فإنه يلزم حينئذ الانطلاق من الإعراب لفَهْم المعنى المراد، كما في قوله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ (٣)، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾ (٤)، أو إذا جاء محتملًا أكثر من معنى كما في قولنا: ما أحسنَ زيدٌ، وما أحسنُ زيدٍ؟، فإنّ السبيل إلى فَهْم المعنى المقصود في هذين التركيبين – النفي والاستفهام

(١) انظر: الخصائص ٣٦/١، ١٧٦.
(٢) همع الوامع ٨/٣. وانظر: شرح الكافية الشافية ٦١٢/٢، ومغني اللبيب ٦٩٩/٢، وخزانة الأدب ١٤٤/٥.
(٣) سورة الحج، الآية: ٣٧.
(٤) سورة القمر، الآية: ٤١.

– هو الإعراب وعلاماته، وأمّا ما عدا هذا فالأصل المعوّل عليه هو المعنى.

ومن هذا المنطلق نجد أنّ النحاة يؤكّدون على أهميّة المعنى ومراعاته وتقديمه ((فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيّد، وكلّ ما فسد به المعنى فهو مردودٌ)) (١)، ولهذا يقول المنتجَب الهمذاني: ((ونعوذ بالله من إعراب يؤدّي إلى فساد المعنى)) (٢)، وهذا الأمر هو الذي جعل سيبويه يقول حكايةً عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر: إنّ (سَلامًا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ (٣) بمعنى: براءةً؛ لكون الآية مكّية، ولم يؤمر المسلمون يومئذ بالسلام على المشركين، ووجّهه على النصب على المصدريّة على تقدير الفعل، واقتفى أثره جماعة من النحويين (٤)، ومن الأمثلة التي تؤكّد أيضًا ضرورة معرفة المعنى قبل الإعراب ما حكاه الشَّلَوبين من أنّ نحويًّا من كبار طلبة الجُزُولي سئل عن إعراب لفظة (كلالة) من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ (٥) فقال: أخبروني ما الكلالة؟، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا، أو ابنٌ فما سَفُل، فقال: هي إذن تمييز. عقّب ابن هشام على هذه الحكاية بأنّ النحويّ أصاب في سؤاله ليتمكّن من مراعاة المعنى عند الإعراب وإنْ كان أخطأ الجواب (٦).

---

(١) انظر: المقتضب ٣١١/٤، وشرح المفصّل ٦٥/٢.

(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٨١/٢.

(٣) سورة الفرقان، الآية: ٦٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣٢٥/١، والمقتضب ٢١٩/٣، ومشكل إعراب القرآن ٧٧/٢، والفريد ٣٤/٥، والبحر المحيط ٥١٣/٦، والدر المصون ٤٩٨/٨.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٥٢٨/٢، ٥٢٩، وقد ذكر المعربون عدّة أوجه في إعراب الآية من من بينها ما خطّأه ابن هشام. راجع مثلًا: مشكل إعراب القرآن ٢٣٠/١، والكشاف ٥٠٩/١، والتبيان ٣٣٦/١، والدر المصون ٦٠٨/٣.

ولهذا حين اشترط العلماء على المعرِب شروطًا جعلوا أوّلها وأوجبها عليه فَهْم المعنى، يقول ابن هشام: ((وأوّل واجب على المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركّبًا)) (١)، ويقول الزَّرْكشي في بيان شروط المعرِب لكتاب الله : ((ويجب عليه مراعاة أمورٍ: أحدها: وهو أوّل واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركّبًا قبل الإعراب؛ فإنه فرْعُ المعنى)) (٢)، وأنكروا على من يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وأنه كثيرًا ما تزلّ الأقدام، ويقع للمعربين وَهْمٌ بسبب ذلك (٣)، ولا أدلّ على ذلك مما قاله النحاة والمفسّرون في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾(٤)، فقد حذّروا من إعراب الآية على ما يوحي به ظاهر اللفظ؛ إذْ الغالب أن يُعرب ما بعد (أَفْعَل) مضافًا إليه في مثل هذا التركيب، لكنّ تطبيق هذا هنا يؤدي إلى فساد المعنى، بل إلى ما هو أعظم من ذلك وهو الكفر؛ لأنّ (أفعل التفضيل) لا يُضاف إلا إلى ما هو بعضٌ له، وإذا كان كذلك صار المعنى: إنّ ربّك هو أعلم الضالّين، ولزم أن يكون سبحانه واحدًا منهم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ولذلك ذكروا في إعراب (مَنْ) وجوهًا، بعضها معوزٌ للتأويل، وبعضها معوزٌ للتقدير(٥). وفي المقابل نراهم أيضًا يؤكدون على أنه لا ينبغي على المعرِب أن يراعي معنًى صحيحًا دون النظر في صحّته في الصناعة، كإعمال ما بعد (ما) النافية فيما قبلها، أو كالفصل بين المصدر

(١) انظر: مغني اللبيب ٥٢٧/٢.
(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣٠٢/١.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٥٢٩/٢.
(٤) سورة الأنعام، الآية: ١١٧.
(٥) انظر: كشف المشكلات ٤٢٧/١، والبيان ٣٣٦/١، والفريد ٦٨٠/٢، والدر المصون ١٢٦/٥.

ومعموله بأجنبي ونحو ذلك [1].

ثمّ إنّ الناظر في كتب إعراب القرآن والتفسير ليَلْحظ كثرة اختلاف العلماء في إعراب الآيات القرآنية، وهذا مردّه إلى اختلافهم في فَهْم المعنى للآية، ولهذا نجدهم يلجؤون في كثير من الأحيان إلى التأويل والتقدير لتستقيم معهم القاعدة النحويّة، وهذا الخلاف بينهم في الإعراب يؤثّر في فَهْم المعنى، ويعطي الآية أو أيَّ نصٍّ أكثر من معنى، كما أنّ الخلاف في فَهْمهم للمعنى يؤثّر في الإعراب، فالإعراب إذن لا ينفصل عن المعنى، فهو أصلٌ له يستندُ إليه المعرِب عند إعرابه، وقد قيل: الإعراب فرْعُ المعنى، ولهذا حين يرد في بعض التراكيب والعبارات ما فيه تجاذبٌ بين المعاني والقواعد الإعرابيّة؛ فإنّ الفصل والترجيح في هذا الأمر سيكون بالتمسّك بالمعنى، ثمّ يُصحَّح الإعراب تبعًا له وبما يخدمه، وقد نصّ ابنُ جني على ذلك في بابٍ عقده في خصائصه سمّاه (بابٌ في تجاذب المعاني والإعراب)؛ قال فيه: ((وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين؛ هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكتَ بعروة المعنى، وارتحتَ لتصحيح الإعراب))، وقال في موضع آخر: ((فإنْ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبّلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحتَ طريق تقدير الإعراب حتى لا يَشِذَّ شيءٌ منها عليك))، وقال أيضًا: ((فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعرابُ مانعًا منه احتلْتَ له)) [2]، وهذا أمرٌ كان شيخه أبو عليّ الفارسي من قبله يُلمُّ به كثيرًا، يحكي عنه التلميذ فيقول: ((هذا موضعٌ كان أبو عليّ رحمه الله يعتاده، ويُلمُّ به كثيرًا، ويبعث على

(١) انظر: مغني اللبيب ٥٣٩/٢، ٥٤٠. وسيعرض لنا هذا في الشاهد الثاني عشر في أثناء دراسته.

(٢) انظر: الخصائص ٢٨٣/١ وَ ٢٥٨/٣، ٢٥٩.

المراجعة له، وإلطاف النظر فيه)) [1].

وقد أطال ابن جني القول في الإعراب والمعنى حيث شغله ذلك في مواضع متفرّقة من مؤلفاته وبخاصة (الخصائص)؛ لما بينهما من الروابط الوثيقة، وقد أرجع أكثر الآراء المختلفة، والأقوال المستشنَعة إلى مراعاة ظواهر التركيب دون البحث عن سرّ معانيها ومعاقد أغراضها، ونجده يؤكد على كون اللفظ إنما جيء به من أجل المعنى خادمًا له، وأنّ العرب تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تُفسد الإعراب لصحّة المعنى [2]، فالإعراب عنده ليس علاماتٍ لفظيّة فحسب، أو انتحاءً لسَمْتِ كلام العرب فيما صحّ عنهم، وإنما هو مناطُ إيضاح المعنى والإبانة عنه على وجه الصحّة، وسيظهر هذا جليًّا بإذن الله في أثناء دراسة الشواهد، ونرى كيف أنّ ابن جني كان مهتمًّا بربط المعنى بالأحكام النحوية في توجيهاته للآيات القرآنية.

(١) انظر: الخصائص ٢٥٨/٣، والبرهان ٣٠٩/١.

(٢) انظر: الخصائص ٢٣٨/١ وَ ٢٦٣/٣، والمحتسب ٢١١/٢.

ما احتمل أكثر من وجهٍ إعرابيّ في الشواهد القرآنية عند ابن جني في كتابه الخصائص

١) **قوله تعالى:** ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [(١)].

تعدّدتْ أقوال النحاة في إعراب لفظة (خاسئين) على أربعة أوجه:

الأوّل: أن تكون خبرًا للفعل الناسخ (كان)، إمّا خبرًا ثانيًا، وإمّا من باب: هذا حلوٌ حامضٌ، عند من يرى أنّ الخبر لا يتعدّد، والمعنى: كونوا جامعين بين القِرَديّة والخُسُوء، وهو الصَّغار والطّرد، وهو قول الأكثرين كأبي علي الفارسي ومكّي والزمخشري وأبي حيّان وغيرهم [(٢)]، وجوّزه ابن عطيّة وابن الأنباري والعكبري والقرطبي [(٣)]، يقول ابن هشام: ((وأوجب الفارسي ... كون (خاسئين) خبرًا ثانيًا؛ لأنّ جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل))[(٤)]، على أنّ ابن جني ذكر نقل عن شيخه أنّه ليس الخبر بأحدهما، بل بمجموعهما [(٥)]، ولعلّ مراد ابن هشام أنه بعض الخبر، والله أعلم.

الثاني: أن تكون وصفًا لـ(قِرَدة)، وهو قول أبي جعفر النحّاس وأبي البقاء العكبري والقرطبي [(٦)]، وجوّزه بعضهم كمكّي وابن الأنباري وأبي حيّان

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٥، وكذا سورة الأعراف، الآية: ١٦٦.

(٢) انظر: الخصائص ١٦١/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٣٧/١، والكشاف ٢٨٦/١، والفريد ٢٨٢/١، والبحر المحيط ٢٤٦/١، والدر المصون ٤١٤/١، وحاشية الشهاب ١٧٥/٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٥٢/١، والبيان ٩٠/١، والتبيان ٧٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٤٤٣/١.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٩٩/٢.

(٥) انظر: الخصائص ١٦١/٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢٣٤/١، والتبيان ٧٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٤٤٣/١، والدر المصون ٤١٤/١. وقد ذكر محقّق إعراب القرآن في الهامش أنّه جاء في بعض نسخ الكتاب ما يفيد بتجويز النحّاس أن يُجعل خبرًا ثانيًا.

وغيرهم[١]، وردّه السمين؛ لأنّ القِرَدة غير عقلاء، في حين أنّ هذا جمع العقلاء، ووافقه الشهاب في هذا [٢].

الثالث: أن تكون حالًا من الاسم المضمر في (كونوا)، والعامل فيه (كان)، وهو وجهٌ أجازه غير واحد من النحاة كمكّي وابن عطيّة وابن الأنباري والعكبري وأبي حيّان وغيرهم [٣]، قال السمين: ((وهذا عند من يجيز لـ(كان) أن تعمل في الظروف والأحوال)) [٤].

الرابع: أن تكون حالًا من الضمير المستكنّ في (قردة)، وهذا الوجه – فيما أعلم – تفرّد به السمين وحده، قال: ((وهو الأجود ... لأنه في معنى المشتق، أيْ: كونوا ممسوخين في هذه الحالة)) [٥].

وأمّا ابن جني فقد أورد في الآية الوجهين الأوّلين، واختار الأوّل منهما، فقال: ((ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرًا آخر لـ(كونوا)، والأوّل (قِرَدة)، فهو كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ ... وإذا جعلت (خاسئين) خبرًا ثانيًا حَسُن وأفاد، حتى كأنه قال: كونوا قِرَدة وكونوا خاسئين))، واستبعد الآخر معوّلًا في ذلك على المعنى فقال: ((وإن جعلته وصفًا (لـ(قِرَدة) صغّر معناه، ألا ترى أنّ القِرْد لذلّه وصَغاره خاسئٌ أبدًا، فيكون إذن صفةً غير مفيدة))، بمعنى أنّ وصف القِرَدة بالخُسُوء سيكون تكرارًا في اللفظ دون زيادة في المعنى؛ لأنها خاسئةٌ أبدًا، ويضيف قائلًا: ((ويؤنِّس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفة لـ(قِرَدة)

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٣٧/١، والبيان ٩٠/١، والفريد ٢٨٣/١، والبحر المحيط ٢٤٦/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٤١٤/١، وحاشية الشهاب ١٧٥/٢.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٣٧/١، والمحرر الوجيز ٢٥٢/١، والبيان ٩٠/١، والتبيان ٧٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٤٤٣/١، والفريد ٢٨٣/١، والبحر المحيط ٢٤٦/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٤١٥/١.

(٥) المصدر نفسه.

لكان الأخلق أن يكون: قِرَدة خاسئة، وفي أن لم يُقرأ بذلك البتة دلالة على أنه ليس بوصف، وإن كان قد يجوز أن يكون (خاسئين) صفة لـ(قِرَدة) على المعنى؛ إذْ كان المعنى أنها هي هم في المعنى، إلا أنّ هذا إنما هو جائز وليس بالوجه، بل الوجه أن يكون وصفًا لو كان على اللفظ، فكيف وقد سبق ضَعْف الصفة هاهنا)) [(١)]، والله أعلم.

٢) **قوله تعالى:** ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [(٢)].

أشار ابن جني في خصائصه إلى الخلاف النحوي في إعراب كلمة (الشهر) في الآية، وذكر في إعرابها قولين هما:

الأوّل: أنه منصوبٌ على الظرفية، والمراد بـ(شَهِدَ) حَضَر، ويكون المفعول به محذوفًا، والتقدير: فمن شَهِدَ منكم المِصْرَ أو البلدَ في الشهر، وهو قول الجمهور كالمبرّد والنحّاس وأبي علي ومكّي والزمخشري والباقولي وابن الأنباري والعكبري وأبي حيّان وغيرهم، وحجّتهم في ذلك أنه لو أُعرب على المفعولية كما يراه أصحاب القول الآخر لكان الصوم واجبًا لازمًا في حقّ المريض والمسافر والمقيم، فلا يجوز أن يكون مفعولًا به كما تقول: شهدتُ الجمعة؛ لأنّ المريض والمسافر والمقيم يشهدون الشهر، والذي يلزمه الصوم إنما هو المقيم الحاضر بالمِصْر إذا كان صحيحًا [(٣)].

الثاني: أنه منصوبٌ على أنه مفعول به، وبه قال جماعة من النحاة،

---

(١) انظر: الخصائص ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١/٢٨٧، والخصائص ٢/٣٧٥، وفقه اللغة للثعالبي ص٣٦١، ومشكل إعراب القرآن ١/١٦١، والكشاف ١/٣٣٦، وكشف المشكلات ١/١٣٨، والمحرر الوجيز ٢/٨٣، والبيان ١/١٤٤، والفريد ١/٤٥٦، والجامع لأحكام القرآن ٢/٢٩٩، والتبيان ١/١٥٢، والبحر المحيط ٢/٤١، والدر المصون ٢/٢٨٣، وحاشية الشهاب ١/٢٧٩.

وجوّزه بعض المتأخرين كالآلوسي وابن عاشور [1]، إمّا على تضمين (شَهِدَ) معنى: عَلِمَ، وإمّا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وتقديره: دخول الشهر، أو هلال الشهر، وقد ضعّف السمين وغيره التقدير الثاني بقوله: ((وهذا ضعيفٌ لوجهين: أحدهما: أنك لا تقول: شَهِدتُ الهلالَ، إنما تقول: شاهدتُ الهلال، والثاني: أنه كان يلزم الصومَ كلُّ من شَهِدَ الهلالَ، وليس كذلك)) [2].

وقد وجّه ابن جني الآية على القول الأخير، وجعلها من قبيل حذف الحال والظرف، والتقدير كما قال: ((من شَهِدَ الشهرَ منكم صحيحًا بالغًا في مصرٍ فلْيصمه ... فأمّا ما أجزناه من حذف الحال ... فطريقه أنه لمّا دلّت الدلالة عليه من الإجماع والسنّة جاز حذفه تخفيفًا، وأمّا لو عَرِيَتْ الحال من هذه القرينة، وتجرّد الأمر دونها لَمَا جاز حذف الحال على وجه))، ودليل توجيهه النصب على المفعولية

مفهومُ المخالفة لما ذكره من رأي أبي علي، قال: ((وكان أبو علي رحمه الله يرى أنّ نصب (الشهر) هنا إنما هو على الظرف، ويذهب إلى أنّ المفعول محذوف، أيْ: فمن شَهِدَ منكم المِصْرَ في هذا الشهر فلْيصمه))[3].

فمن هنا يظهر لنا اهتمام ابن جني بالربط بين الوجه الإعرابي والمعنى من خلال تصوّره للقرائن التي تعضّد ما ذهب إليه، فاعتراض أصحاب المذهب الأول يدفعه المعنى الظاهر من تمام الآية: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، وأيضًا مجيء (شَهِدَ) بمعنى عَلِمَ لا بمعنى رأى، كما

(١) انظر: التبيان ١٥٢/١، والبحر المحيط ٤١/٢، والدر المصون ٢٨٣/٢، وروح المعاني ٦١/٢، والتحرير والتنوير ١٧٤/٢.
(٢) الدر المصون ٢٨٣/٢. وانظر: التبيان ١٥٢/١، والبحر المحيط ٤١/٢.
(٣) انظر: الخصائص ٣٧٥/٢، ٣٨٠.

في قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [1]، والله أعلم.

٣) قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [2].

اختلف النحاة في إعراب الآية السابقة على ستة آراء، هي:

الأوّل: أن يكون في الكلام حذفُ مضافٍ من الثاني، تقديره: ولكنّ البِرَّ بِرُّ من اتقى، وهو تخريج سيبويه واختياره، وتبعه قطرب والفراء والأخفش والمبرّد والزمخشري وابن هشام وغيرهم [3].

الثاني: أن يكون الحذفُ فيه من الأوّل، والتقدير: ولكنّ ذا البِرِّ من اتقى، وهو ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجّاج والباقولي [4].

الثالث: أنّ (البِرَّ) بمعنى: البارّ، اسم فاعل من (بَرَّ يَبَرُّ فهو بِرٌّ)، وعلى هذا لا يحتاج الكلام إلى حذفٍ وتأويل؛ لأنّ (البِرَّ) من صفات الأعيان، كأنه قيل: ولكنّ الشخص البِرَّ من اتقى، وهو قول أبي عبيدة والسيرافي ومكّي القيسي [5]، وتعضّده وتقوّيه قراءة من قرأ (وَلَكِنَّ البَارَّ) بالألف [6].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢١٢/١، ومعاني الأخفش ٣٤٨/١، ٣٥٣، والمقتضب ٢٣١/٣، والكامل ٢٢٨/١، ومعاني الزجّاج ٢٦٣/١، والكشاف ٣٣٠/١، ٣٤١، والمحرر الوجيز ٥٦/٢، والفريد ٤٣٦/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٨/٢، والبحر المحيط ٣/٢، والدر المصون ٢٤٦/٢، ومغني اللبيب ١٥١/١ وَ ٦٢٤/٢، وروح المعاني ٤٥/٢، ٧٤.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٤٦/١، وكشف المشكلات ١٢٩/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٩/٢، والبحر المحيط ٣/٢.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٦٥/١، ٦٨، وشرح الكتاب ١٨٤/٤، ومشكل إعراب القرآن ١٥٦/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٩/٢، والبحر المحيط ٣/٢.

(٦) انظر: الكشاف ٣٣٠/١، والفريد ٤٣٧/١، والدر المصون ٢٤٧/٢.

الرابع: أنّ إطلاق المصدر على الشخص للمبالغة، نحو: رجلٌ عدْلٌ، ويُحكى عن المبرّد أنه قال: لو كنتُ ممن يقرأ القرآن لقرأتُ (ولكنّ البَرَّ) بفتح الباء، وإنما قال ذلك لأنّ (البَرَّ) اسم فاعل يأتي تارةً على زنة فاعِل وتارةً على فَعْل، ولعلّ القول المحكيّ عن المبرّد لا يصحّ؛ لأنه معلومٌ أنّ القراءات سنّة مرويّة متّبعة وليست اختيارًا [(١)].

الخامس: أنّ المصدر وقع موقع اسم الفاعل، نحو: رجلٌ عدْلٌ، أيْ: عادلٌ، كما يقع اسم الفاعل موقعه، نحو: أقائمًا وقد قعد الناسُ، وهذا رأي الكوفيين [(٢)].

السادس: ادّعاءُ أنه محذوفٌ من فاعِل، وأنّ أصله: بارٌّ، فجُعل (بِرًّا)، كـ(سِرّ وقَرّ ورَبّ) وأصلها: سارٌّ وقارٌّ ورابٌّ، وهو قول أبي حيّان واختياره، ووافقه السمين [(٣)].

ولو رجعنا إلى ما قاله ابن جني في كتابه لوجدنا أنه لم يذكر من الآراء السابقة سوى الرأيين الأوّلين، وقد اختار الأوّل منهما، فقال: ((والأوّل أجود؛ لأنّ حذف المضاف ضربٌ من الاتّساع، والخبر أولى بذلك من المبتدإ؛ لأنّ الاتّساع بالأعجاز أولى منه بالصدور))[(٤)]، وأيّده ابن الأثير وابن هشام في هذا هذا الرأي المختار[(٥)].

وهكذا نرى أنّ الذي أحوج ابن جني وغيره إلى التقدير في الآية هو مراعاة المعنى المترتّب على فَهْم القاعدة النحويّة؛ لأنّ (البرّ) معنًى من المعاني، اسمٌ

---

(١) انظر: المقتضب ٢٣١/٣، والكشاف ٣٣٠/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٩/٢، والبحر المحيط ٣/٢، والدر المصون ٢٤٦/٢، والتحرير والتنوير ١٢٩/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٤٦/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣/٢، ٦٤، والدر المصون ٤٤/١ وَ ٢٤٦/٢.

(٤) الخصائص ٣٦٤/٢. وانظر: المحتسب ٢١٧/٢، والفَسْر ١٠٨/١.

(٥) انظر: المثل السائر ٢٩٦/٢، ومغني اللبيب ٢٦٤/٢.

جامعٌ للخير، فهو مصدر، ولا يصح أن يخبَر عنه باسم ذاتٍ أو جثّة إلا على سبيل المجاز والمبالغة [١]، ولهذا تعدّدت أقوالهم في توجيه الآية هنا، وكذلك في الآية الأخرى المشابهة لها، أعني قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ...﴾ الآية [٢]، والله أعلم.

٤) **قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾** [٣].

يُعدّ هذا الشاهد من أكثر الشواهد القرآنية التي توسّع النحاة في إعرابها وتوجيهها، ومردّ هذا الاختلاف هو أنّ المراد بـ(البَيْن) في الآية: الوصل والاجتماع، فهو من الأضداد [٤]، فمن قرأه بالرفع [٥] جعله اسمًا غير ظرف، وأسند إليه الفعلَ فرفعه به، وأمّا من قرأه بالنصب فيحتمل سبعة أقوال – لم يذكر ابن جني سوى اثنين منها – هي:

الأوّل: أنه فاعلٌ، وإنما بُني لإضافته إلى غير المتمكن، كما حصل في فتح (مِثْل) التابع لـ(حَقّ) المرفوع في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٥٧/١، والتبيان ١٤٣/١، والفريد ٤٣٧/١، والبحر المحيط ٣/٢.
وراجع في المسألة: الكتاب ٣٣٥/١، والمقتضب ٢٢٩/٣، والخصائص ٢٠٤/٢ وَ ١٩٢/٣، ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وشرح الرضي ٢٥٤/١، وارتشاف الضرب ١١٣٥/٣ ، والمساعد ٢٢٦/١، وشرح التصريح ٣٣٢/١، وخزانة الأدب ٤٣١/١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٤.

(٤) انظر: العين ٣٨٠/٨، وكتب الأضداد: كابن الأنباري ص٧٥، وأبي الطيّب اللغوي ص٧٥، وغيرهما.

(٥) قراءة جمهور السبعة بالرفع، وقرأ عاصم ونافع والكسائي بالنصب. راجع: إعراب القراءات السبع ١٦٤/١، والحجّة ٣٥٧/٣، والكشف ٤٤٠/١، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٧، والبحر المحيط ١٨٢/٤، والدر المصون ٤٨/٥.

نَطِقُونَ ﴾[1].

الثاني: أنه فاعلٌ، لكنه بقي على حاله منصوبًا حمْلًا له على أغلب أحواله، وجريًا على ما يكون عليه في أكثر كلامهم من استعمالهم إيّاه ظرفًا، ولهذا لزمتْه فتحة الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[2]، وكما في قراءة من قرأ قوله: {يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ}[3] بالبناء للمفعول، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش [4].

الثالث: أنه ظرفُ مكان منصوبٌ، وفاعله مضمرٌ يعود على الاتصال المفهوم مما تقدّم عليه، وهو لفظ (شركاء)؛ فإنّ الشركة مشعرةٌ بالاتصال، والمعنى: لقد تقطّع الاتصالُ والارتباطُ بينَكم، وهو قول الجمهور كالنحّاس وابن خالويه والفارسي وابن عطيّة وغيرهم، واختاره السمينُ وحسّنه [5].

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢٣. وانظر: البحر المحيط ١٨٢/٤، والدر المصون ٤٩/٥، وحاشية الشهاب ٩٩/٤.

(٢) سورة الجنّ، الآية: ١١.

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ٣. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع. انظر: إعراب القراءات السبع ٣٦٠/٢، والحجّة ٣٨٥/٦، وحجّة القراءات ص٧٠٦، والدر المصون ٣٠٢/١٠.

(٤) انظر: الحجّة ٣٦٠/٣ وَ ٣٨٥/٦، والخصائص ٣٧٢/٢، والمحتسب ١٩٠/٢، والكشف ٤٤١/١ وَ ٣١٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٠/١، وكشف المشكلات ٤١٨/١، والمحرر الوجيز ١١٣/٦، والتبيان ٥٢٢/١، والفريد ٦٤٥/٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٧، والبحر المحيط ١٨٢/٤، والدر المصون ٤٨/٥، ومغني اللبيب ٥١٦/٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٨٣/٢، والحجّة ٣٦٠/٣، والكشف ٤٤١/١، ومشكل إعراب القرآن القرآن ٢٩٩/١، والمحرر الوجيز ١١٣/٦، والتبيان ٥٢٢/١، والفريد ٦٤٥/٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٧، والبحر المحيط ١٨٣/٤، والدر المصون ٤٨/٥، وحاشية الشهاب ٩٩/٤.

الرابع: أنه ظرفُ مكان متعلّقٌ بصفةٍ محذوفةٍ قامتْ مقام الفاعل المحذوف، والتقدير: لقد تقطّع وصلٌ أو شيءٌ بينكم، وهو قول الباقولي وابن الأنباري وأبي البقاء العكبري، وردّه أبو حيّان بأنّ الفاعل لا يجوز أن يُحذف(١)، وأُجيبَ عن هذا الردّ بأنهم عبّروا بالحذف عن الإضمار؛ لأنّ كل واحدٍ منهما غير مذكورٍ أو موجودٍ لفظًا (٢).

الخامس: أنه ظرفُ مكان متعلّقٌ بصلة الموصول المحذوف، والتقدير: لقد تقطّع ما بينكم، تعضّده قراءة ابن مسعود وغيره: {لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ}، وهذا مذهب الفراء والكوفيين في الآية وأمثالها، وأنكره المبرّد والزجّاج وغيرهما؛ لأنه لا يحسن حذف الموصول مع بقاء صلته، كما لا يحسن حذف بعض الكلمة(٣).

السادس: أنه ظرفُ مكان منصوبٌ متعلّقٌ بالفعل (تقطّع)، وفاعله مصدر الفعل، وهو رأي الزمخشري، والمعنى كما قال: ((وقع التقطّع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد: أوقع الجمع بينهما، على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل))، قال السمين: قوله: ((بهذا التأويل)) قولٌ حسنٌ؛ لأنه بهذا يدفع اعتراض أبي حيّان عليه لمّا قال: ((وظاهره أنه ليس بجيّد))؛ وذلك أنه لو أضمر في (تقطّع) ضمير المصدر المفهوم منه لصار التقدير: تقطّع التقطّع بينكم، وإذا تقطّع التقطّع بينهم حصل الوصل حينئذ، وهذا ضدّ المفهوم

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، ورجّحه السهيلي وابن مضاء. انظر: الهمع ٢/٢٥٥.

(٢) انظر: كشف المشكلات ١/٤١٧، والبيان ١/٣٣٢، والتبيان ١/٥٥٢، والبحر المحيط ٤/١٨٣، والدر المصون ٥/٤٩، وحاشية الشهاب ٤/٩٩، وروح المعاني ٧/٢٢٦.

(٣) انظر: معاني الفراء ١/٢٧١، ٣٤٥، ومعاني الزجّاج ٢/٥٨، وإعراب القراءات السبع ١/١٦٤، وحجّة القراءات ص٢٦١، وكشف المشكلات ١/٤١٨، والبيان ١/٣٣٢، والجامع لأحكام القرآن ٥/٢٤٣ وَ ٧/٤٣، والبحر المحيط ٣/٢٦٢، والدر المصون ٣/٦٩٤ وَ ٥/٥١، وحاشية الشهاب ٤/٩٩، وتاج العروس (بين).

والمقصود من الآية، فلذلك احتاج أن يقول: إنّ الفعل أسند إلى مصدره بالتأويل المذكور [١].

السابع: أنه ظرفُ مكان منصوبٌ متعلّقٌ بالفعل (تقطّع) كما في القول السابق، إلا أنّ المسألة من باب التنازع والإعمال، وذلك أنّ (تقطّع) و(ضلّ) كلاهما يتوجّهان على (ما كنتم تزعمون) يطلبه فاعلًا، ولأنه ليس هناك من قرينة تعيّن ذلك، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني مع إضمار فاعل الأوّل، وهو مذهب البصريين، أو تكون من باب إعمال الأوّل مع إضمار فاعل الثاني، وهو مذهب الكوفيين، وقد زعم أبو حيّان – فيما ظهر لي – أنّ هذا القول ممّا تفرّد به، فقال: ((وهذا إعرابٌ سهْلٌ لم يتنبّه له أحدٌ))، والحقّ أنه مسبوقٌ إليه؛ فقد عرض أبو الفرج المعافى بن زكريّا لبعض الأوجه التي قيلتْ في هذه الآية، ثمّ عقّب بقوله: ((وفي هذا عندي – بعد الذي قدّمت ذكره في أوّل هذا الفصل – وجهٌ آخر لم أر أحدًا قبلي أتى به، وهو أن يكون تأويلُ الكلام: لقد تقطّع ما كنتم تزعمون بينكم وضلّ عنكم، كأنه قال: الذي كنتم تزعمون تقطّع بينكم فلم ينتظمْ لكم ويصلحْ به أمركم)) [٢]، وقد فسّد أبو زكريّا الشاوي في محاكمته هذا الرأي، فقال: ((لم يتنبّه لفساده فادّعاه، وتنبّهوا له فتركوه)) يعني أبا حيّان [٣]، ويمكن أن يُجاب عن هذا بأنّ العلماء قد نقلوا هذا القول – بغضّ النظر عن قائله – في مصنفاتهم ولم يضعّفوه.

وبعد، فهذه جملة الأقوال التي قيلتْ في المسألة، وقد ذكر ابن جني منها القولين الثاني والثالث، واختار الأخير منهما متابعًا شيخه أبا عليّ ومن معه

---

(١) انظر: الكشاف ٣٦/٢، والفريد ٢٤٥/٢، والبحر المحيط ١٨٢/٤، والدر المصون ٥١/٥، ومغني اللبيب ٥١٦/٢، وحاشية الشهاب ٩٩/٤، وروح المعاني ٢٢٥/٧.

(٢) انظر: الجليس الصالح ٣٤/٢، والبحر المحيط ١٨٣/٤، والدر المصون ٥٠/٥، ومغني اللبيب ٥١٦/٢، وحاشية الشهاب ٩٩/٤، وروح المعاني ٢٢٥/٧.

(٣) انظر: المحاكمة بين المفسّرين ص٦٠٧.

من جمهور النحاة، بجعله ظرفًا منصوبًا، وَ ((يكون الفاعل مضمرًا، أيْ: لقد تقطّع الأمرُ أو العَقْدُ أو الوُدُّ – ونحو ذلك – بينَكم)) (١)، ولم يقوِّ مذهب أبي الحسن الأخفش؛ قياسًا على إقامة الجملة الوصفية مقام المبتدإ الموصوف، فقال: ((استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدإ مكانه أسهلُ من استعمالها فاعلة؛ لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسمًا محضًا كلزوم ذلك في الفاعل، ألا ترى إلى قولهم: تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه؛ أيْ: سماعُك به خيرٌ من رؤيته)) (٢)، فهكذا نجد أنّ ابن جني اعتمد على المعنى مصطحبًا معه القياس هذه المرّة في توجيه إعراب الآية، والله أعلم.

٥) **قوله تعالى:** ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (٣).

اختلف النحاة في توجيه قراءة من قرأ بفتح الباء في (يعقوب) (٤) على مذهبين:

الأوّل: أنه مجرورٌ، عطفًا على (بإسحاق)، وجُرَّ بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلميّة والعجمة، والتقدير: فبشّرناها بإسحاق ويعقوب من وراء إسحاق، وهو قول الكسائي والأخفش وأبي حاتم، وهو ضعيفٌ عند سيبويه والأخفش وغيرهما؛ لأنّ فيه تفرقةً بين المجرور وما يشركه وهو (الواو)، كما يُفرّق بين الجارّ ومجروره، وهذا لا يجوز؛ لأنّ حقّ المجرور أن يكون ملاصقًا

(١) انظر: الخصائص ٢/٣٧٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سورة هود، الآية: ٧١.
(٤) وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، وقرأ باقي السبعة بالضمّ؛ على أنه مبتدأ و(من وراء) خبره، أو أنه فاعل مرفوع بالجار والمجرور أو على إضمار فعل، أو أنه مرفوع على القطع والاستئناف. انظر: إعراب القراءات السبع ١/٢٨٨، والحجّة ٤/٣٦٤، والكشف ١/٥٣٤، والجامع لأحكام القرآن ٩/٦٩، والبحر المحيط ٥/٢٤٤، والدر المصون ٦/٣٥٥، وحاشية الشهاب ٥/١١٥.

للجارّ، ويُحمل عليه ما ناب مناب حرف الجر وهو (الواو) هنا، فلا يصحّ الجرّ حينئذ إلا بإعادة الحرف الجارّ [1].

الثاني: أنه منصوب، وفي توجيهه ثلاثة أقوال:

- أنه معطوفٌ على موضع (بإسحاق) الذي هو النصب، ((محمولٌ على المعنى، المعنى: وهبْنا لها إسحاق ووهبْنا لها يعقوب))، كقولهم: مررْتُ بزيدٍ وعمرًا، وهو قول أبي إسحاق الزجّاج، واستُبعد من وجهين: أحدهما: أنّ فيه فصْلًا بين حرف العطف والمعطوف كما كان في الجرّ، وثانيهما: أنّ العطف على الموضع والمحلّ إنما يتأتّى إذا جاز ظهور المحلّ في فصيح الكلام، و(بشّر) لا تسقط باؤه من المبشَّر به في الفصيح [2].
- أنه معطوفٌ على (بإسحاق) على توهّم نصبه، كأنه قيل: ووهبْنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة جرّ (ناعب) بتوهّم

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٨٠ وَ ٣/٥٠٢، ومعاني الفراء ٢/٢٢، ومعاني الأخفش ٢/٥٧٩، ومعاني الزجّاج ٣/٦٢، وإعراب القرآن ٢/٢٩٣، وإعراب القراءات السبع ١/٢٨٩، والحجّة ٤/٣٦٤، ٣٦٥، والكشف ١/٥٣٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٠٥، وكشف المشكلات ١/٥٨٠، والبيان ٢/٢٢، والتبيان ٢/٧٠٧، والفريد ٣/٤٩٥، والجامع لأحكام القرآن ٩/٦٩، والبحر المحيط ٥/٢٤٤، والدر المصون ٦/٣٥٦، ومغني اللبيب ٢/٤٧٩، وحاشية الشهاب ٥/١١٥.

(٢) انظر: معاني الزجّاج ٣/٦٢، وحجّة القراءات ص٣٤٧، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٠٥، والحجّة ٤/٣٦٥، والكشف ١/٥٣٥، والتبيان ٢/٧٠٧، والفريد ٣/٤٩٦، والبحر المحيط ٥/٢٤٤، والدر المصون ٦/٣٥٦، وحاشية الشهاب ٥/١١٥، وروح المعاني ١٢/٩٨.

وجود الباء في خبر ليس في قوله [١]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وهو قول الزمخشري، وقد رُدّ بأنّ العطف على التوهّم شاذٌّ لا ينقاس عليه مع وجود غيره [٢].

- أنه مفعولٌ به لفعل مضمرٍ محذوفٍ تقديره: وهبْنا، دلّ عليه (فبشّرناها)؛ لأنّ البشارة من الله عزّ وجلّ بالشيء في معنى الهبة، وهو وجهٌ متينٌ قال به أكثر العلماء وارتضوه، منهم النحّاس والفارسي ومكّي وابن عطية والعكبري والقرطبي وأبو حيّان والسمين وغيرهم [٣].

وبالرجوع إلى ابن جني نجده يضعّف رأي المذهب الأوّل كما هو المفهوم من ظاهر كلامه، وهو كون (يعقوب) في موضع جرّ، ويستصعب الأخذ به، فقال: ((وعليه تلقّاه القوم من أنه مجرور الموضع، وإنما كانت الآية أصعب مأخذًا من قِبَل أنّ حرف العطف منها الذي هو (الواو) ناب عن الجارّ الذي هو (الباء) في قوله: (بإسحاق) ... والجارّ لا يجوز فصله من مجروره، وهو في الآية قد فصل بين الواو و(يعقوب) ... وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه))، واختار أن يكون موضعه النصب على المفعوليّة بإضمار فِعْل، وفق ما ارتضاه أصحاب الرأي الثالث من المذهب الثاني؛ لأنّ المعنى

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأخوص الرياحي اليربوعي في: الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦، والإنصاف ١/١٩٣، وشرح المفصّل ٢/٥٢، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧١، وخزانة الأدب ٤/١٥٨.

(٢) انظر: الكشاف ٢/٢٨١، والبحر المحيط ٥/٢٤٤، والدر المصون ٦/٣٥٥، ومغني اللبيب ٢/٤٧٨، وحاشية الشهاب ٥/١١٥، وروح المعاني ١٢/٩٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٢/٢٩٣، والحجّة ٤/٣٦٧، وحجّة القراءات ص٣٤٧، والكشف ١/٥٣٥، والمحرر الوجيز ٩/١٨٧، والتبيان ٢/٧٠٧، والجامع لأحكام القرآن ٩/٦٩، والبحر المحيط ٥/٢٤٤، والدر المصون ٦/٣٥٥، ومغني اللبيب ٢/٤٧٩، وروح المعاني ١٢/٩٨.

المترتّب على استحضار القاعدة النحويّة يقتضيان عنده هذا التوجيه، فقال: ((والأحسن عندي في (يعقوب) ... أن يكون في موضع نصبٍ بفِعْل مضمرٍ، دلّ عليه قوله: (فبشّرناها بإسحاق)، أيْ: وآتيناها يعقوب، فإذا فعلتَ ذلك لم يكن فيه فصْلٌ بين الجارّ والمجرور، فاعرفه)) [(١)]، والله أعلم.

٦) **قوله تعالى**: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [(٢)].

استشهد ابن جني بهذه الآية في معرض حديثه عن توجّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين، فترى لفظه على صورة وهو يحتمل أن يكون على غيرها، ومقصوده في الآية هنا لفظة (ويكأنّ)، فقد تعدّدتْ آراء النحاة في أصلها ومعناها على النحو الآتي:

أوّلًا: أنّ (وَيْ) منفصلة عن (كأنّ)، وهي اسم فعل مضارع بمعنى: أَعْجَبُ، وهي كلمة يقولها المتندّم إذا أظهر ندامته، ثمّ قال مبتدئًا: (كأنه لا يُفلح الكافرون)، والكاف للتشبيه الداخلة على (أنّ) لكثرة الاستعمال إلا أنه ذهب منها معناه وصارتْ للخبر والتيقّن، وهذا مذهب البصريين، وعلى رأسهم سيبويه وشيخه الخليل، ووافقهما في هذا أكثر النحاة [(٣)].

ثانيًا: أنها منفصلة كما في المذهب السابق، و(الكاف) للتعليل بمعنى: لِأنه، و(أنّ) وما في خبرها مجرورة بها، أيْ: أَعْجَبُ لِأنّه لا يُفلح الكافرون،

---

(١) انظر: الخصائص ٢/٣٩٧، ٣٩٩.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨٢.

(٣) انظر: العين ٨/٤٤٣، والكتاب ٢/١٥٤، ومعاني الفراء ٢/٣١٢، ومعاني الزجّاج ٤/١٥٧، وإعراب النحّاس ٣/٢٤٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/١٠١، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨٣، والمحرر الوجيز ١٢/١٩٣، وكشف المشكلات ٢/١٠٣١، والبيان ٢/٢٣٧، والتبيان ٢/١٠٢٧، والفريد ٥/١٥٢، والجامع لأحكام القرآن ١٣/٣١٨، والبستان ١/٥١٦، والبحر المحيط ٧/١٣٥، والجنى الداني ص٣٥٣، ومغني اللبيب ٢/٣٦٩، وحاشية الشهاب ٧/٨٨، وروح المعاني ٢٠/١٢٤.

وعليه يتعلّق الجارّ والمجرور بـ(وَيْ)، وقد جوّز هذا الزمخشري [١].

ثالثًا: أنها (وَيْك) كلمة برأسها، و(الكاف) حرف خطاب، و(أنّه لا يُفلح الكافرون) معمولةٌ لفعل محذوف، والتقدير: وَيْك اعلم أنه لا يُفلح الكافرون، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش [٢]، وقد ضعّفه أبو البقاء؛ لأنّ هذا التقدير لا نظير له، وهو غير سائغ في كل موضع [٣].

رابعًا: أنها (وَيْلَك)، وحذفتْ منها اللام لكثرة الاستعمال، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وعلى هذا فهي كلمة تحزّن، و(أنّه لا يُفلح الكافرون) أيضًا معمولةٌ لفعل محذوف، كأنه قال: وَيْلك اعلم أنه لا يُفلح الكافرون، وهذا مذهب أبي عمرو والكسائي ويونس وقطرب وأبي حاتم وثعلب وغيرهم، ونسبه الزمخشري إلى الكوفيين [٤]، وقد خطّأ أبو إسحاق الزجّاج وغيره هذا القول، ووصفه بأنه غلطٌ عظيمٌ؛ لأنّ حذف اللام من هذا لا يُعرف، ولأنه يجب أن

---

(١) انظر: الكشاف ١٩٣/٣، وأمالي ابن الشجري ١٨٤/٢، والفريد ١٥٣/٥، والبحر المحيط ١٣٥/٧، والدر المصون ٦٩٧/٨، واللباب لابن عادل ٢٩٧/١٥. وقد نُسب هذا الرأي إلى الأخفش في المحتسب ١٥٥/٢، والجنى الداني ص٣٥٣، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢، وهو مخالفٌ لما هو مذكور في المصادر التي عرضتْ لرأيه في المسألة.

(٢) انظر: الخصائص ٤٢/٣، ١٧٢، والصاحبي ص٢٨٣، وكشف المشكلات ١٠٣٢/٢، والبيان ٢٣٧/٢، والفريد ١٥٢/٥، والبحر المحيط ١٣٥/٧، والدر المصون ٦٩٨/٨، واللباب لابن عادل ٢٩٨/١٥، وروح المعاني ١٢٤/٢٠.

(٣) انظر: التبيان ١٠٢٧/٢.

(٤) انظر: معاني الفراء ٣١٢/٢، والكشاف ١٩٣/٣، وأمالي ابن الشجري ١٨٤/٢، والمحرر الوجيز ١٩٣/١٢، والجامع لأحكام القرآن ٣١٩/١٣، والبحر المحيط ١٣٥/٧، والبستان ٥١٤/١، والجنى الداني ص٣٥٣، والدر المصون ٦٩٨/٨، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢، واللباب لابن عادل ٢٩٨/١٥، وشرح الأشموني ٣٦٨/٣، وحاشية الشهاب ٨٨/٧، وروح المعاني ١٢٤/٢٠، والتحرير والتنوير ١٨٧/٢٠.

تكون همزة (أنّ) مكسورة؛ إذْ لا شيء يوجب فتحها [١].

خامسًا: أنّ الياء والكاف كلتيهما مزيدةٌ فيها، حكاه الماوردي عن النقّاش، أيْ: وأنه، أو الياء وحدها، فيما رواه أيضًا عن ابن عيسى، أيْ: وكأنّ، والمعنى في كلٍّ: واعلموا أنه لا يُفلح الكافرون [٢].

سادسًا: أنها كلمة بسيطة غير مركّبة، لا يُفصل بعضها من بعض، وقد عُزي هذا القول إلى أبي زيد وفرقةٍ معه، وصوّبه ابن جرير الطبري، فـ(وَيْكَأَنَّه) كلّها كلمة مستقلّة متّصلة، ومعناها: ألم تَرَ أنه، أو أمَا ترى أنه، وقيل: إنها بمعنى: رحمةً لك، في لغة حِمْير، كذا قاله ابن قتيبة [٣].

ولاختلاف هذه التقادير اختلف القرّاء في الوقف عليها، فالجمهور يقفون على (وَيْكَأَنَّه) بتمامه، وبعضهم يقف على (وَيْك)، وآخرون يقفون على (وَيْ)[٤]، قال مكّي: ((والصواب فيها اتّباع الخطّ، وألا يُفصل بعضها من

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٥٦/٤، وإعراب القرآن ٢٤٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٠١/٢، والبيان ٢٣٧/٢.

(٢) انظر: النكت والعيون ٢٧٠/٤، والفريد ١٥٣/٥.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١١٢/٢، وتأويل مشكل القرآن ص٥٢٧، وجامع البيان ١٢١/٢٠، والمختصر لابن خالويه ص١١٥، والمحتسب ١٥٦/٢، والصاحبي ص٢٨٢، والمحرر الوجيز ١٩٤/١٢، والفريد ١٥٣/٥، والبستان ٥١٦/١، والبحر المحيط ١٣٥/٧، والدر المصون ٦٩٨/٨، واللباب لابن عادل ٢٩٩/١٥، وروح المعاني ١٢٤/٢٠.

(٤) قراءة الحسن والكسائي بالوقف على (وَيْ)، وقراءة ابن محيصن وأبي عمرو واليزيدي ويعقوب بالوقف على (وَيْك)، وقراءة الباقين بالوقف عليها تامّة (وَيْكَأَنَّه). انظر: الكشف ١٧٦/٢، والمحرر الوجيز ١٩٥/١٢، وزاد المسير ٢٤٧/٦، والدر المصون ٦٩٨/٨، والنشر ١٥١/٢، والإتحاف ٣٢٨/١ وَ ٣٤٦/٢.
قال ابن الحاجب: ((والقرّاء البصريون جاءتْ قراءتُهم على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو بصريٌّ يقف على الكاف من (وَيْك)، والكسائي كوفيٌّ يقف على الياء من (وَيْ)، فهذا يدلّك على أنّ قراءاتِهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلًا حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو)). انظر: الإيضاح في شرح المفصّل ٥٠٧/١.

بعض))[1]؛ لأنّ العرب عندما كتبتْهالم تكتبها منفصلة لكثرة استعمالها، اجتمعوا على هذا كاجتماعهم على كتابة (يَابْنَؤُمَّ) موصولةً بهذه الصورة لمّا كَثُر الكلام بها[2].

وإننا حين نقف على كلام ابن جني في خصائصه نراه يكتفي في المسألة بذكر قول الخليل وسيبويه، وقول الكسائي، وقول أبي الحسن الأخفش، دون أن يختار أو يرجّح أحدها [3]، لكنه أبان عن موقفه في كتابه المحتسب، إذْ أنكر قول الكسائي بقوله: ((وهذا يحتاج إلى خبر نبيٍّ ليُقْبَل))، ورغب عن مذهب الأخفش واختار قول سيبويه وشيخه ومن معهما فقال: ((والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه)) [4]، إلا أنه لم يذكر تعليلًا لاختياره وتوجيهه، ولعلّ أَخْذَه بهذا الرأي بعد تفحّصه بقيّة الآراء مردُّه إلى المعنى؛ لأنّ معنى الآية قائمٌ على الدهشة والتعجّب، وهذا يُستفاد من اسم الفعل (وَيْ) كما هو معلوم، ومن (كأنّ) التي تفيد هنا الخبر والتحقيق واليقين، العارية عن معنى التشبيه، والله أعلم.

٧) **قوله تعالى:** ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [5].

تعدّدتْ آراء العلماء في الدلالة المعنوية لكلمة (أو) في الآية، ونتج عن هذا التعدّد خلافٌ في المعنى المراد بالآية، وقد نقل لنا ابن جني ثلاثة من آرائهم في الخصائص، هي:

الأوّل: أنها على بابها في معنى (الشكّ)، والمعنى: أنّ الرائي إذا رآهم شكّ في عدّتهم لكثرتهم، فالشكّ يرجع إلى الرائي لا إلى الله عزّ وجلّ؛ لأنّ الشكّ

(١) انظر: الكشف ١٧٦/٢.
(٢) انظر: معاني الفراء ٣١٢/٢، والصاحبي ص٢٨٤.
(٣) انظر: الخصائص ٤٢/٣، ١٧١.
(٤) انظر: المحتسب ١٥٤/٢، ١٥٥.
(٥) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

في حقّ الله تعالى محالٌ، وهو مذهب بعض البصريين [١].

الثاني: أنها بمعنى (بَلْ)، فهي للإضراب، وهذا قول الفراء وأبي عبيدة، وأخذ به الزجاجي والجوهري والهروي والرضي وابن عاشور، وهو مذهب الكوفيين، وحكاه أبو حيّان عن ابن عباس ﷺ [٢].

الثالث: أنها بمعنى (الواو)، وتفيد مطلق الجمع، وهو قول أبي زيد وقطرب والأخفش في موضع والجرمي وابن قتيبة والسجاوندي وابن الأحنف الجِبْلِيّ، ومذهب بعض الكوفيين [٣]، وبهذا المعنى قرأ أبيّ بن كعب ومعاذ القارئ

(١) انظر: معاني الأخفش ١٨٦/١، ومعاني الزجّاج ٣١٤/٤، والمسائل العسكرية ص٩٤، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٣، والبيان ٣٠٨/٢، والإنصاف ٤٨١/٢، وشرح المفصّل ٩٩/٨، والجامع لأحكام القرآن ١٣٢/١٥، والبحر المحيط ٣٧٦/٧، والتذييل والتكميل ١٣٣/١٣، والدر المصون ٣٣٢/٩، وخزانة الأدب ٧٠/١١.

(٢) انظر: معاني الفراء ٣٩٣/٢، ومجاز القرآن ١٧٥/٢، والمقتضب ٣٠٤/٣، ومجالس ثعلب ١١٢/١، ومعاني الزجّاج ٣١٤/٤، وإعراب القرآن ٤٤٣/٣، وحروف المعاني ص٥٢، والصحاح (أو)، والأزهية ص١٢٠، والمحرر الوجيز ٢٥٩/١٣، والبيان ٣٠٨/٢، والبحر المحيط ٣٧٦/٧، والتذييل والتكميل ١٣٢/١٣، ١٣٤، والدر المصون ١٦٧/١ وَ ٣٣٢/٩، ومغني اللبيب ٦٤/١، واللباب لابن عادل ٣٨٦/١ وَ ٣٤٨/١٦، والتحرير والتنوير ١٨٠/٢٣.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ص٥٤٤، ومشكل إعراب القرآن ١٦٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٣، وعين المعاني ٢٥٩/٣، والبيان ٣٠٨/٢، واللسان (أوا)، والبستان ٢٨٣/٢، والبحر المحيط ٣٧٦/٧، وارتشاف الضرب ١٩٩١/٤، والتذييل والتكميل ١٣٦/١٣، والجنى الداني ص٢٣٠، والدر المصون ١٦٧/١ وَ ٣٣٢/٩، ومغني اللبيب ٦٤/١، واللباب لابن عادل ٣٨٦/١ وَ ٣٤٨/١٦. وعزا الباقولي هذا القول إلى الفراء، ويبدو أنه واهمٌ؛ فالذي نصّ عليه الفراء في معانيه وذكرتْه المصادر عنه أنها عنده بمعنى (بل). انظر: كشف المشكلات ١١٣٢/٢.

وجعفر بن محمد ﷺ وغيرهم [١].

ويُضاف إلى ما سبق أقوالٌ ومعانٍ أخر ذكرها النحاة، لم يُشِرْ إليها في خصائصه، وهي:

الرابع: أنها للإبهام، كما تقول: جاءني زيدٌ أو عمرٌو، وأنت تعرف من جاءك منهما إلا أنك أَبْهَمْتَ على المخاطب، والمعنى: أنّ الناظر إذا رآهم قال: هؤلاء مائة ألف أو أكثر، فالله عزّ وجلّ أَبْهَمَ على المخاطبين عددَهم؛ لأنّ العدد الزائد على مائة ألف مُبْهَمٌ في الآية، والغرض والمراد الوصف بالكثرة، وهكذا كلام العرب، وهم خوطبوا بما كان حسنًا في لغتهم، وهو قول جمهرة من النحاة كالصيمري وابن بَرْهان والزمخشري والباقولي والمنتجَب وابن يعيش وابن عصفور والمالقي والشهاب وغيرهم [٢]، قال ابن عطية: وهذا المعنى قليل التمكّن هنا في الآية [٣].

الخامس: أنها للتخيير، والمعنى: أنّ الرائي منكم إذا رآهم قال: هم مائة ألف أو يزيدون، فهو مخيَّرٌ بين أن يَحْزِرَهم بهذا القَدْر أو بهذا القَدْر، وهو قول جماعة من البصريين منهم سيبويه والمبرّد، واختاره ابن الشجري وأبو البقاء

(١) انظر: المحتسب ٢٢٦/٢، وزاد المسير ٨٩/٧، والجامع لأحكام القرآن ١٣٢/١٥، والهمع ٢٤٨/٥.

(٢) انظر: التبصرة ١٣٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٣/٢، والفوائد والقواعد ص٣٧٩، وشرح اللمع ٢٥٠/١، والكشاف ٣٥٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٣، وكشف المشكلات ١١٣٢/٢، ونتائج الفِكَر ص١٩٨، والفريد ٣٩٧/٥، وشرح المفصّل ٩٩/٨، وشرح الجمل ٢٤٠/١، وشرح ألفية ابن معطي ٧٨١/١، والصفوة الصفيّة ٧٥٢/١، ورصف المباني ص١٣٢، والبحر المحيط ٣٧٦/٧، وحاشية الشهاب ٢٨٧/٧، وخزانة الأدب ٦٩/١١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٥٩/١٣.

العكبري [١].

السادس: أنها للإباحة، والمعنى: أنه يُباح للناظر أن يقول: إنهم مائة ألف، أو أن يقول: إنهم يزيدون على ذلك، قاله أبو الفرج المعافى بن زكريّا وابن مالك، على معنى التقدير؛ وهو قسيم المعنى الآخر للإباحة وهو التشبيه، وجُوِّز وقوع الواو موقعها كما جاءتْ القراءة [٢].

السابع: أنها للتقسيم والتفصيل، بمعنى أنّ الناظرين إليهم منهم من عدّهم مائة ألف، ومنهم من عدّهم أكثر من ذلك، ذكر هذا السمين وابن عادل [٣].

فهذه سبعة آراء في المسألة، وقد ردّ ابن جني الرأيين الأخيرين من الثلاثة التي أوردها في خصائصه، فقال: ((فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى: بَلْ، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى: الواو))؛ لأنه لو جاز ذلك لكان (وأرسلناه إلى أكثر من مائة ألف) أخصر في الكلام [٤]، واختار أن تكون على بابها للشكّ، فقال: ((لكنها عندنا على بابها في كونها شَكًّا ... وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جَمْعٍ لو رأيتموهم لقلتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون))، ((فهذا الشكّ إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلوقين؛ لأنّ الخالق جلّ جلاله، وتقدّستْ أسماؤه لا يعترضه الشكّ في

(١) انظر: المقتضب ٣/٣٠٥، ومعاني الحروف ص٧٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/١٦٦، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٧، ٧٨، والمحرر الوجيز ١٣/٢٥٩، والبيان ٢/٣٠٨، والتبيان ٢/١٠٩٣، ومغني اللبيب ١/٦٤، واللباب لابن عادل ١٦/٣٤٨، وخزانة الأدب ١١/٦٩.

(٢) انظر: الصاحبي ص١٧١، والجليس الصالح ٤/١٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٤، والدر المصون ٩/٣٣٢، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٧١، واللباب لابن عادل ١٦/٣٤٨.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٦٧ وَ ٩/٣٣٢، واللباب لابن عادل ١/٣٨٥ وَ ١٦/٣٤٨.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣/٤٤٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥/١٣٢.

شيءٍ من خبره)) [1].

ومهما يكن من أمرٍ فالذي يظهر أنّ المعنى الدقيق للآية هو الذي اختُلف فيه، أمّا المعنى العام فهو واحدٌ لا خلاف فيه بينهم، فكلّهم مدركون حين قراءة الآية أنّ المعنى: هو أنّ يونس عليه السلام قد أرسله الله تعالى إلى قومٍ كثيرٍ عددُهم.

وأمَّا فيما يخصّ الإعراب فقد أوضح ابن جني وغيره أنّ جملة (يزيدون) في محل رفع خبر لمبتدإ محذوف، أيْ: هم يزيدون، والجملة معطوفة على جملة (أرسلناه)، لا على (مائة)؛ لأنّ (إلى) لا تعمل في الفعل، ولا على تقدير موصوف محذوف: جَمْعٍ أو أشخاصٍ يزيدون، ولا على تجريده للمصدريّة بتقدير: أو زيادة؛ فإنّ ذلك كلَّه ضعيفٌ، وينضاف إلى ذلك إفساد المعنى، وذلك أنه يصير معناه إلى أنه كأنه قال: وأرسلناه إلى جَمْعَيْن: أحدهما: مائة ألف، والآخر: زائد على مائة ألف، وليس هذا الغرض والمراد، فالجمع واحدٌ لا جمعان [2]، وهكذا يتبيّن لنا – كما رأينا – مراعاة ابن جني للمعنى في توجيهه، والله أعلم.

٨) **قوله تعالى:** ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [3].

للعلماء النحاة والمفسّرين في ارتفاع لفظة (الأبواب) في الآية وجهان:

الأوّل: أن تُعرب نائب فاعل لاسم المفعول (مُفَتَّحَة)، وهو المشهور عند المعربين وجمهور النحاة والمفسّرين، لكنهم اختلفوا في تقدير الرابط أو العائد على قولين:

---

(١) انظر: المحتسب ٢٧١/٢، والخصائص ٤٦٣/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٤٠٦/١، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٣، ومغني اللبيب ٦٥/١.

(٢) انظر: المحتسب ٢٢٦/٢، والفريد ٣٩٧/٥، والصفوة الصفيّة ٧٥٢/١، وحاشية الشهاب ٢٨٧/٧.

(٣) سورة ص، الآية: ٥٠.

أحدهما: أن يكون تقديره: مفتّحة لهم الأبواب منها، وقد حُذف تخفيفًا للدلالة عليه والعلم به، ويُنسب هذا القول إلى أكثر البصريين، وممن قال به الزجّاج والنحّاس والسجاوندي [(١)]، وجوّزه الباقولي في موضع وابن الأنباري والعكبري، واختاره ابن هشام [(٢)].

وثانيهما: أنّ (أل) في (الأبواب) قامتْ مقام الضمير العائد، والأصل: مفتّحة لهم أبوابها، قاله الفراء، ووافقه ابن الطراوة وابن خروف، وتبعهم ابن مالك وابن الأحنف الجِبْلِيّ، وعُزي هذا القول إلى الكوفيين وبعض البصريين وكثيرٍ من المتأخرين [(٣)].

وقد استبعد هذا القول غيرُ واحدٍ من النحاة، وضعّفوه وحكموا عليه بالفساد؛

---

(١) انظر: معاني الزجّاج ٣٣٧/٤، وإعراب القرآن ٤٦٩/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٧٢/٢، وكشف المشكلات ١١٥٠/٢، والمحرر الوجيز ٤٣/١٤، وعين المعاني ٣٢٦/٣، والبيان ٣١٦/٢، والتبيان ١١٠٣/٢، وشرح المفصّل ٨٩/٦، ٩٠، والفريد ٤٣٤/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٤/١، والجامع لأحكام القرآن ٢١٩/١٥، والبسيط ١٠٩٥/٢، والبستان ٣٢٤/٢، والبحر المحيط ٤٠٥/٧، والجنى الداني ص١٩٩، والدر المصون ٣٨٥/٩، ومغني اللبيب ٥٤/١ وَ ٥٠٧/٢، واللباب لابن عادل ٤٣٧/١٦، والهمع ٢٧٦/١، وروح المعاني ٢١٣/٢٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن للباقولي ٣٢٣/١، والبيان ٣١٦/٢، والتبيان ١١٠٣/٣، ومغني اللبيب ٥٠٧/٢.

(٣) انظر: معاني الفراء٤٠٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٧٢/٢، والإفصاح ص٦٣، وكشف المشكلات ١١٥٠/٢، والمحرر الوجيز ٤٣/١٤، والبيان ٣١٦/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٥٦١/١، والتبيان ١١٠٣/٢، وشرح المفصّل ٨٩/٦، ٩٠، والفريد ٤٣٤/٥، وأمالي ابن الحاجب ٢٢٢/١، والجامع لأحكام القرآن ٢١٩/١٥، وشرح التسهيل ٢٦٢/١ وَ ١٠٣/٣، والبستان ٣٢٣/٢، ٣٢٤، والبحر المحيط ٤٠٥/٧، والجنى الداني ص١٩٨، والدر المصون ٣٨٥/٩، ومغني اللبيب ٥٤/١ وَ ٥٠٧/٢، واللباب لابن عادل ٤٣٧/١٦، والهمع ٢٧٦/١، وروح المعاني ٢١٣/٢٣، والتحرير والتنوير ٢٨١/٢٣.

لاستحالة أن يُبدل حرفٌ جاء لمعنًى من اسمٍ أو أن ينوب عنه، فـ(ها) اسمٌ، و(أل) حرف تعريف، وأيضًا مستبعدٌ لورود اجتماع حرف التعريف والضمير معًا، واجتماع العوض والمعوّض منه ممتنعٌ [(١)].

الثاني: أن تُعرب بدلًا مرفوعًا، بدل بعضٍ أو اشتمالٍ من الضمير المستتر في (مُفَتَّحَة) العائد على (جنّات)، فيكون التقدير: مفتّحة هي الأبواب، وهذا قول أبي الفارسي، وتبعه ابن بَرْهان والجرجاني والزمخشري والباقولي والمنتجَب وابن الحاجب والشهاب، ورجّحه ابن أبي الربيع، ونسبه ابن عاشور إلى البصريين [(٢)].

وردّ هذا القول جماعةٌ منهم ابن الطراوة وابن خروف وابن عصفور وابن مالك والرضي وأبو حيّان؛ لما فيه من تكلّف الإضمار دون حاجة، ولأنّ البدل لا بدّ فيه من عائد، فالذي فرّوا منه وقعوا فيه، وسيُفضي هذا إلى وجود

---

(١) انظر: معاني الزجّاج ٣٣٧/٤، والإغفال ٥٢٤/٢، والبغداديات ص١٤٢، ومشكل إعراب القرآن ١٧٣/٢، والبيان ٣١٧/٢، والتبيان ١١٠٣/٢، والفريد ٤٣٤/٥، وشرح المفصّل ٩٠/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٤/١، وشرح التسهيل ٢٦٣/١، والبسيط ١٠٩٤/٢.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ص١٥٤، وشرح اللمع ٢٣٣/١، والمقتصد ٥٤٥/١، والكشاف ٣٧٨/٣، وكشف المشكلات ١١٥٠/٢، والتبيان ١١٠٣/٢، والفريد ٤٣٣/٥، وشرح المفصّل ٩٠/٦، وأمالي ابن الحاجب ٢٢٢/١، والبسيط ١٠٩٦/٢، والبحر المحيط ٤٠٤/٧، ٤٠٥، والدر المصون ٣٨٦/٩، ومغني اللبيب ٥٤/١ وَ ٥٠٧/٢، واللباب لابن عادل ٤٣٧/١٦، وحاشية الشهاب ٣١٦/٧، وروح المعاني ٢١٣/٢٣، والتحرير والتنوير ٢٨٢/٢٣.

وقد أُخذ على أبي عليّ الفارسي تناقض رأيه وتردّده في المسألة؛ فتارةً نراه ينكر الوجه الأوّل، ويوجب حملها على البدلية كما عليه هنا، وتارةً نجده يجوّز القول بالوجهين كما هو مذكور في الإغفال ٥٢٧/٢، والبغداديات ص١٤٣، وشرح اللمحة البدرية ١٥٨/٢.

إضمارين، وما يحتاج إلى إضمارٍ واحدٍ أولى مما يحتاج إلى اثنين [١].

هذا، وقد وجّه ابن جني الآية على ما ذهب إليه شيخه أبو عليّ وجماعته، وهو القول بإعرابها بدلًا، إلا أنه اختلف عنهم في تصريحه بأنّ البدل عندئذ لا بدّ فيه من عائد، وهو الأمر الذي أنكره عليهم جماعة النحاة، يقول: ((وإذا كان في (مفتّحة) ضميرٌ، و(الأبواب) بدلٌ منه؛ فلا بدّ أيضًا من أن يكون تقديره: مفتّحة لهم الأبواب منها ... فإنّ الضمير في (منها) هو الضمير الذي يُرَدّ به المبدلُ عائدًا على المبدل منه؛ كقولك: ضربتُ زيدًا رأسَه أو الرأسَ منه، وكلّمتُ قومَك نصفَهم أو النصفَ منهم، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ، أيْ: الظَّهْرُ منه والبَطْنُ منه، فاعرف ذلك)) [٢]، ولم يعرض ابن جني هنا للوجه الآخر في المسألة، أعني الرفع على النيابة عن الفاعل، مع أنه ذكر ذلك في أحد مصنّفاته، يقول: ((... (الأبواب) بدلًا من الضمير في (مفتّحة)، أيْ: مفتّحة لهم الأبواب منها، لا بدّ من تقديرك هذا وأنت تبدل (الأبواب) من الضمير، كما لا بدّ لك منه وأنت ترفع (الأبواب) بِـ(مفتّحة) من غير أن تبدّلها من ضميرٍ فيها))[٣]، وهذا تأكيد آخر منه على ضرورة وجود الضمير العائد في المسألة على كلا الوجهين.

وهكذا يظهر لنا مراعاة ابن جني للمعنى في اختياره لتوجيه الآية من خلال إيراده الأمثلة التوضيحيّة التي تدّل على اهتمامه بذلك ومراعاته في الإعراب، والله أعلم.

---

(١) انظر: الإفصاح ص٦٣، وشرح الجمل لابن خروف ٥٦٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٤/١، وشرح التسهيل ٢٦٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٠/٣، والبحر المحيط ٤٠٥/٧، والدر المصون ٣٨٦/٩، واللباب لابن عادل ٤٣٧/١٦.

(٢) انظر: الخصائص ٤١٥/٢.

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص٣٥.

٩) **قوله تعالى:** ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [(١)].

انقسم النحاة والمفسّرون في بيان حكم الواو في هذه الآية ومثيلاتها إلى مذهبين، وترتّب على هذا الانقسام اختلافٌ في تقدير جواب (إذا) الشرطية:

الأوّل: أنّ الواو زائدة ومُقْحَمة ومُسْقَطة وصِلَة، وهو مذهب الكوفيين، يأتي في مقدّمتهم الكسائي والفراء وثعلب، ووافقهم الحسن البصري والأخفش وابن قتيبة والرمّاني والهروي وابن بَرْهان والسجاوندي وابن مالك [(٢)]، وكذا ابن عصفور إلا أنه خصّ زيادتها بالشعر[(٣)]، وعُزي هذا المذهب في بعض المصادر إلى البغداديين [(٤)]، وحجتهم في ذلك كثرة مجيئه في كتاب الله وكلام العرب، فدخولها وخروجها واحدٌ كغيرها من الحروف، والشواهد على هذا أكثر من أن تُحصى[(٥)]، وأيضًا لسقوط هذه الواو من الآية في مصحف عبد الله بن

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٧٣.

(٢) انظر: معاني الفراء ١٠٧/١، ٢٣٨ وَ ٥٠/٢، ٢١١، ٣٩٠ وَ ٢٤٩/٣، ومعاني الأخفش ٣٠٦/١ وَ ٦٧٣/٢، وتأويل مشكل القرآن ص٢٥٢، ومجالس ثعلب ٥٩/١، وجامع البيان ٣٦/٢٤، وإعراب القرآن ٨٠/٣ وَ ٢٢/٤، ومعاني الحروف ص٦٣، والأزهية ص٢٣٤، وشرح اللمع ٢٤٦/١، وكشف المشكلات ١١٧٢/٢، وعين المعاني ٣٩٤/٣، والإنصاف ٤٥٦/٢، وزاد المسير ١٩٩/٧، والفريد ٤٧٣/٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٥/١٥، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣، والبحر المحيط ٤٤٣/٧، والتذييل والتكميل ٣٢٣/٧، والجنى الداني ص١٦٤، والدر المصون ٤٤٧/٩، ومغني اللبيب ٣٦٢/٢، واللباب لابن عادل ٥٥٣/١٦، والهمع ٢٣٠/٥، وشرح قواعد الإعراب ص١٥٤، وخزانة الأدب ٤٣/١١.

(٣) انظر: ضرائر الشعر ص٧١، وخزانة الأدب ٤٦/١١.

(٤) انظر: سرّ صناعة الإعراب ٦٤٥/٢، وشرح المفصّل ٩٣/٨.

(٥) انظر: معاني الفراء ١٠٧/١، ٢٣٨ وَ ٥٠/٢، ٢١١، ٣٩٠ وَ ٢٤٩/٣، وتأويل مشكل القرآن ص٢٥٣، والحجّة لابن خالويه ص٣١١، والأزهية ص٢٣٤، والإنصاف ٤٥٦/٢، ٤٥٩، والجنى الداني ص١٦٥، ومغني اللبيب ٣٦٢/٢، وخزانة الأدب ٤٣/١١.

مسعود ﷺ [1].

فيكون جواب (إذا) في الآية على مذهبهم: (وفُتحت أبوابها) على تقدير سقوط الواو منها، وبعضهم كالحسن البصري وابن قتيبة يجعل الجواب (وقال لهم خزنتها) على تقدير سقوط الواو هنا، ويجعل الأولى التي في (وفُتحت) على معنى العطف، وحُكي عن الأخفش القول بهذين الرأيين [2].

وقد نسبتْ بعض المصادر [3] إلى المبرّد أنه قال بما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب، والحقّ أنني لم أظفر بقوله فيما بين يدي من كتبه، ولا أظنّ أنه يقول ذلك وهو القائل : ((إذا وجدتُ حرفًا من كتاب الله تعالى قد اشتمل على معنًى حَسَنٍ لم أجعله مُلغًى، ولكنّ الواو واو نَسَقٍ هاهنا))، وهو الذي خرّج الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون على حذف الجواب، يقول: ((وقال قومٌ آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدةً ... وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو))[4].

الثاني: أنّ الواو غير زائدة، وهو مذهب البصريين وكثير من النحاة [5]،

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٠٧/١٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٠٦/١ وَ ٦٧٣/٢، وتأويل مشكل القرآن ص٢٥٣، وجامع البيان ٣٦/٢٤، ومشكل إعراب القرآن ١٧٩/٢، والبيان ٣٢٧/٢، وزاد المسير ٢٠١/٧، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٦/١٥، والبستان ٣٧٠/٢، والبحر المحيط ٤٤٣/٧، والجنى الداني ص١٦٩، والدر المصون ٤٤٧/٩، ومغني اللبيب ٣٦٢/٢، واللباب لابن عادل ٥٥٣/١٦، ٥٥٤، والهمع ٢٣٠/٥، وروح المعاني ٣٤/٢٤.

(٣) انظر: معاني الحروف ص٦٣، والإنصاف ٤٥٦/٢، وخزانة الأدب ٤٥/١١.

(٤) انظر: المقتضب ٧٧/٢، والحجّة لابن خالويه ص٣١٢، وحجّة القراءات ص٦٢٦.

(٥) انظر: الكتاب ١٠٣/٣، والمقتضب ٧٨/٢، وجامع البيان ٣٦/٢٤، وإعراب القرآن ٢٢/٤، وكشف المشكلات ١١٧٢/٢، والإنصاف ٤٥٦/٢، والفريد ٤٧٣/٥، وشرح المفصّل ٩٤/٨، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٥/١٥، والبحر المحيط ٤٤٣/٧، والجنى الداني ص١٦٦، والهمع ٢٣٠/٥.

قال أبو حيّان في ردّ مذهب الكوفيين: ((زيادة الواو إنما هو قولٌ كوفيٌّ مرغوبٌ عنه)) (١)، وحجّتهم في هذا أنّ الواو حرفٌ وُضع في الأصل لمعنًى، فلا يجوز أن يُحكم عليه بالزيادة مهما أمكن أن يجري على أصله؛ صيانةً للحرف من الزيادة، ولأنّ زيادة الواو لم تثبتْ في شيءٍ من الكلام الفصيح، فما جاء من نحو ذلك يؤوّل على حذف الجواب، وحَذْفُ الأجوبة في مثل هذه الآية وغيرها كثيرٌ؛ لمكان العلم بها، والاعتياد في مثلها، وتوخّيًا للإيجاز والاختصار (٢)، وقالوا في جواب (إذا) في الآية ما يأتي:

أوّلًا: أن تُجعل الواو للحال، فهي مؤذنةٌ بأنّ الجنّة كانتْ مفتوحة لهم قبل وصلوهم إليها؛ إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتى تُفتح لهم، فأبواب الأفراح هذه حالها في انتظار من يجيء إليها، بخلاف السجون إذْ الوقوف على أبوابها المغلقة نوعُ ذلٍّ (٣)، فيكون المعنى على هذا (جاؤوها وقد فُتحت)، وهو قول جماعة منهم أبو عليّ والثعلبي وابن عطيّة والزَّرْكشي وأبو السعود والشهاب والآلوسي (٤)، فمن هؤلاء من قدّر جواب (إذا) بعد قوله: (خالدين)، أيْ:

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٦٢/٦.

(٢) انظر: المقتضب ٧٩/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٦٤٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٢٢/٢، والإنصاف ٤٦٠/٢، وشرح المفصّل ٩٤/٨، والجنى الداني ص١٦٦، وخزانة الأدب ٤٦/١١.

(٣) انظر: الكشاف ٤١١/٣، والمحرر الوجيز ١٠٦/١٤، وزاد المسير ٢٠٠/٧، والبحر المحيط ٤٤٣/٧، والدر المصون ٤٤٧/٩، ومغني اللبيب ٣٦٣/٢.

(٤) انظر: معاني الزجّاج ٣٦٤/٤، وحجّة القراءات ص٦٢٦، والكشف والبيان ٢٥٧/٨، ٢٥٩، والكشاف ٤١١/٣، وكشف المشكلات ١١٧٢/٢، والمحرر الوجيز ١٠٧/١٤، وزاد المسير ١٩٩/٧، والفريد ٤٧٣/٥، والبحر المحيط ٤٤٣/٧، والجنى الداني ص١٦٩، والدر المصون ٤٤٨/٩، والبرهان ١٨٩/٣، واللباب لابن عادل ٥٥٤/١٦، والهمع ٢٣١/٥، وتفسير أبي السعود ٢٦٤/٧، وحاشية الشهاب ٣٥٤/٧، وروح المعاني ٣٤/٢٤.

دخلوها، أو كان ما كان مما يقصر عنه البيان، أو فازوا بما لا يُعَدّ ولا يحصى من التكريم والتعظيم أو نحو ذلك، وقدّره بعضهم بنحو هذا قبل (وقال لهم خزنتها)، وهو ظاهر كلام البغوي، كما ذكره عنه الشهاب [١]، ومنهم من يجعل التقدير: (إذا جاؤوها جاؤوها وفُتحت)، وقد عزا ابن عطيّة هذا القول إلى الخليل بن أحمد، وما حكاه سيبويه عن شيخه ونقله الرمّاني في معانيه ينافي هذا [٢]، وبعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك – أعني ابن عاشور – إذْ يقول: ((والواو في (وفُتحت أبوابها) واو الحال ... و(إذا) هنا لمجرّد الزمان غير مضمّنة معنى الشرط، فالتقدير: حتى زمنِ مجيئهم إلى أبواب الجنّة، أيْ خلّتهم الملائكة الموكلون بإحفافهم عند أبواب الجنّة ... كأنهم يقولون: هذا منزلكم فدونكموه، فتلقّتهم خزنة الجنّة بالسلام)) [٣].

وذكرتْ بعض المصادر أيضًا أنّ المبرّد تابع قول النحاة هنا في حكمهم على هذه الواو بأنها حاليّة، ومما يبطله أنّ المبرّد يمنع أن تقع الجملة المصدّرة بفعل ماضٍ حالًا من غير دخول (قد) عليه [٤].

ثانيًا: أن تُجعل الواو عاطفة، ويكون جواب (إذا) مضمرًا مقدّرًا قبل (وفُتحت)، أيْ: وصلوا أو آمنوا أو اطمأنّوا وغير ذلك، وهو قول المبرّد

(١) انظر: حاشية الشهاب ٣٥٤/٧.

(٢) انظر: الكتاب ١٠٣/٣، ومعاني الزجّاج ٣٦٤/٤، ومعاني الحروف ص٦٣، وحجّة القراءات ص٦٢٦، والاقتضاب ٢١٨/٣، والمحرر الوجيز ١٠٧/١٤، والفريد ٤٧٣/٥، والدر المصون ٤٤٨/٩، والبرهان ١٩٠/٣، واللباب لابن عادل ٥٥٤/١٦، وروح المعاني ٣٤/٢٤.

(٣) انظر: التحرير والتنوير ٧١/٢٤، ٧٢، وهو هنا يوافق ابن مالك في جواز جرّ (إذا) بِـ(حتى)، وخروجها عن الظرفيّة المتضمّنة معنى الشرط فلا تستدعي جوابًا. راجع في المسألة: شرح التسهيل ٢١٠/٢، وارتشاف الضرب ١٤١١/٣، والتذييل والتكميل ٣١٩/٧، والجنى الداني ص٣٧١، ٣٧٢، وشفاء العليل ٤٧٢/١.

(٤) انظر: المقتضب ١٢٤/٤، وعين المعاني ٣٩٥/٣، والجنى الداني ص١٦٩.

والعكبري [١]، أو قبل (وقال لهم خزنتها)، أيْ: دخلوها أو فازوا أو نعموا، فيكون من قبيل عطف الجملة على الجواب، وهو اختيار ابن الأنباري [٢]، أو بعد تمام الآية (فادخلوها خالدين)، أيْ: دخلوها أو سُعِدوا أو نالوا المُنى ونحوه، وهو قول الطبري والمبرّد في أحد قوليه والزجّاج والزمخشري [٣]، أو أن يكون جوابها مكفوفًا لا يحتاج إلى تقدير، وهو قول سيبويه وأبي عبيدة وابن الشجري؛ لأنّ حَذْف الأجوبة في هذه الأشياء أبلغ في المعنى، وهو الذي تسمّيه العرب الكفّ، أيْ: يُكَفّ عن ذكر الخبر اكتفاءً بما يدلّ عليه الكلام، ولعلم المخبَر لأيّ شيءٍ وُضع هذا الكلام [٤]، وقد استحسن الأخفش الإضمار مع أنه يُعارض ما ذهب إليه كما سلف، يقول: ((وقال بعضهم: أُضْمِرَ الخبرُ، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضًا وهو في الكلام)) [٥].

وقد انتهج ابن جني في هذه المسألة نهج البصريين في كون هذه الواو

---

(١) انظر:الحجّة لابن خالويه ص٣١٢، وحجّة القراءات ص٦٢٦، ومشكل إعراب القرآن ١٧٩/٢، والتبيان ١١١٤/٢.

(٢) انظر: البيان ٣٢٧/٢، والإنصاف ٤٥٩/٢، والجنى الداني ص١٦٩، وخزانة الأدب ٤٥/١١، وروح المعاني٣٤/٢٤.

(٣) انظر: جامع البيان ٣٦/٢٤، ومعاني الزجّاج ٣٦٣/٤، ٣٦٤، وإعراب القرآن ٢٢/٤، وحجّة القراءات ص٦٢٦، والكشاف ٤١١/٣، وأمالي ابن الشجري ١٢٠/٢، والمحرر الوجيز ١٠٧/١٤، وزاد المسير ٢٠٠/٧، والفريد ٤٧٣/٥، والجامع للقرطبي ٢٨٥/١٥، والبستان ٣٧١/٢، والبحر المحيط ٤٤٣/٧، والجنى الداني ص١٦٩، والدر المصون ٤٤٧/٩، والبرهان ١٩٠/٣، واللباب لابن عادل ٥٥٤/١٦، وروح المعاني ٣٤/٢٤.

(٤) انظر: الكتاب ١٠٣/٣، ومجاز القرآن ١٩٢/٢، وجامع البيان ٣٦/٢٤، والصاحبي ص٤٠١، ٤٣١، والكشف والبيان ٢٥٩/٨، وأمالي ابن الشجري ١٢١/٢، والبستان ٣٧١/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن ٦٧٣/٢.

غير زائدة، واختار القول بأنها عاطفة، وقدّر جواب (إذا) بعد تمام الآية كما فعل الزجّاج والزمخشري وغيرهما، فقال: ((ومن ذلك ما يدّعيه الكوفيون من زيادة واو العطف ... وزيادة الواو أمرٌ لا يثبته البصريون، لكنه عندنا على حذف الجواب، أيْ: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا؛ صُدِقوا وعدهم، وطابتْ نفوسهم، ونحو ذلك مما يُقال في مثل هذا))، ويقول في موضع آخر: ((فأمّا أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتّة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أنّ أجوبة هذه الأشياء محذوفةٌ للعلم بها والاعتياد في مثلها، وتأويل ذلك عندنا على معنى ... صادفوا الثواب الذي وُعِدوه)) [1]، ومن هنا يتّضح لنا أنّ ابن جني اختار هذا القول بناءً على الربط بين المعنى والتركيب، ولحظنا كيف أثّر هذا المعنى في اختلاف الأوجه الإعرابية للآية عند النحاة، والله أعلم.

١٠) **قوله تعالى:** ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [2].

استشكل النحاة والمعربون هذه الآية، وجوهر الخلاف يكمن في أنّ قوله: (اليوم) ظرفٌ حاليٌّ، و(إذْ) ظرفٌ ماضٍ، و(ينفعكم) مستقبلٌ بسبب اقترانه بِـ(لن) التي تنفي المستقبل، فكون (اليوم) متعلّقٌ به فهذا لا إشكال فيه لأنّ النفع يوم القيامة، وإنما الإشكال في (إذْ)؛ لأنّ الظلم واقع في الدنيا، فإذا جُعِلتْ متعلّقة بالفعل فسد المعنى على ما هو ظاهر الكلام، فالظاهر أنّ الفعل عاملٌ في الظرفين، وكيف يعمل الحدثُ المستقبلُ الذي لم يقع بعد في ظرفٍ حاضرٍ أو ماضٍ؟، فأمّا الجواب عن إعماله في الظرف الحاليّ فعلى سبيل قُرْبه منه؛ لأنّ الحال قريبٌ من الاستقبال[3]، وأمّا (إذْ) ففيها للنحاة أوجه:

---

(١) انظر: الخصائص ٤٦٤/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٦٤٦/٢.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٩.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٤٢/١، والبحر المحيط ١٧/٨، والدر المصون ٥٩١/٩، واللباب لابن عادل ٢٦٥/١٧.

الأوّل: أنها تفيد التعليل، وعلى هذا فهي حرفٌ بمنزلة اللام التي تفيد التعليل، وهو قول ابن مالك والرضي وظاهر كلام أبي حيّان، وتبعهم المرادي وابن هشام والسيوطي وأبو السعود وغيرهم [١]، فيكون المعنى: ((ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا ... والتعليل مستفادٌ من قوّة الكلام لا من اللفظ)) [٢]، ونسبه بعض المتأخرين إلى سيبويه، وردّ عليه الشَّلَوبين بأنّ ظواهر الكتاب في غير موضع تدلّ على أنها لا تخرج عن الظرفيّة [٣].

الثاني: أنها ظرفٌ مبنيٌّ في محلّ نصبٍ على البدل من (اليوم)، والعامل فيهما واحدٌ هو (ينفعكم)، وهو قول أبي عليّ والزمخشري والمنتجَب، وجوّزه ابن الحاجب، ووافقهم القرطبي والآلوسي [٤]، وردّه أبو حيّان ما لم تُجعل (إذْ) للزمان مطلقًا، لا أن تبقى على موضوعها للزمان الماضي، وتعقّب السمين

(١) انظر: التبيان ١١٤٠/٢، والفريد ٥٥٦/٥، وأمالي ابن الحاجب ١٤٣/١، وشرح التسهيل ٢٠٦/٢، ٢٠٨، وشرح الرضي ٢٠١/٣، والبحر المحيط ١٧/٨، وارتشاف الضرب ١٤٠٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٦/٧، والجنى الداني ص١٨٨، والدر المصون ٥٩٢/٩، ومغني اللبيب ٨١/١، وتمهيد القواعد ١٩٢٩/٤، واللباب لابن عادل ٢٦٦/١٧، والهمع ١٧٥/٣، وشرح قواعد الإعراب ص٩١، وتفسير أبي السعود ٤٨/٨، والتحرير والتنوير ٢١٥/٢٥، وروح المعاني ٨٢/٢٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٨١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٨٥/٣ وَ ٢٢٩/٤، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢، وارتشاف الضرب ١٤٠٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٧/٧، والجنى الداني ص١٨٩، والمساعد ٥٠١/١، وتمهيد القواعد ١٩٣٠/٤، وروح المعاني ٨٢/٢٥.

(٤) انظر: الخصائص ١٧٤/٢ وَ ٢٢٧/٣، والكشاف ٤٨٩/٣، والتبيان ١١٤٠/٢، والفريد ٥٥٦/٥، وأمالي ابن الحاجب ١٤٢/١، والجامع للقرطبي ٩١/١٦، والبحر المحيط ١٧/٨، والدر المصون ٥٩١/٩، ومغني اللبيب ٨٢/١، واللباب لابن عادل ٢٦٥/١٧، ٢٦٦، وتفسير أبي السعود ٤٨/٨، وحاشية الشهاب ٤٤٣/٧، والتحرير والتنوير ٢١٥/٢٥، وروح المعاني ٨٢/٢٥.

شيخه بأنه لم يُعهد فيها أن تكون لمطلق الزمان، بل هي موضوعة لزمانٍ خاصٍّ بالماضي كَـ(أمسِ) (١).

الثالث: أنّ في الكلام مضافًا محذوفًا للعلم به، والتقدير: بعد إذْ ظلمتم، قاله أبو البقاء العكبري، وتبعه في ذلك الشهاب كما هو ظاهر كلامه في حاشيته (٢).

الرابع: أنّ العامل فيها فعلٌ محذوفٌ، تقديره: ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكم في العذاب، وَجَبَ لكم ذلك إذْ ظلمتم، وهو قول أبي علي الشَّلَوبين (٣).

الخامس: أنّ العامل فيها هو ذلك الفاعل المقدّر لا ضميره، والتقدير: ولن ينفعكم ظلمُكم أو جحدُكم إذْ ظلمتم، وجوّزه العكبري (٤).

السادس: أنّ العامل فيها ما دلّ عليه المعنى، كأنه قال: إذْ صَحَّ أو ثَبَتَ ظلمُكم، أو على تقدير: ولن ينفعكم اجتماعُكم إذْ ظلمتم، وعُزِي هذا القول لأبي الحسن الحَوْفي (٥).

وقد أشكلتْ الآية أيضًا على ابن جني، ولا أدلّ على ذلك من قوله: ((طاولتُ أبا عليّ رحمه الله تعالى في هذا، وراجعتُه فيه عودًا على بَدْء، فكان

(١) انظر: البحر المحيط ١٧/٨، والدر المصون ٥٩٢/٩، واللباب لابن عادل ٢٦٦/١٧، وروح المعاني ٨٢/٢٥.

(٢) انظر: التبيان ١١٤٠/٢، والفريد ٥٥٧/٥، والبحر المحيط ١٧/٨، والدر المصون ٥٩٢/٩، ومغني اللبيب ٨٣/١، واللباب لابن عادل ٢٦٦/١٧، وحاشية الشهاب ٤٤٣/٧، وروح المعاني ٨٢/٢٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٨/٧، والجنى الداني ص١٨٩، والمساعد ٥٠١/١.

(٤) انظر: التبيان ١١٤٠/٢، والبحر المحيط ١٧/٨، والدر المصون ٥٩٢/٩، واللباب لابن عادل ٢٦٦/١٧.

(٥) انظر: التبيان ١١٤٠/٢، والبحر المحيط ١٧/٨، والدر المصون ٥٩٢/٩، ومغني اللبيب ٨٣/١، واللباب لابن عادل ٢٦٦/١٧، وروح المعاني ٨٢/٢٥.

أكثر ما بَرَدَ منه في اليد أنه لمّا كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه؛ صار ما يقع في الآخرة كأنه واقعٌ في الدنيا، فلذلك أجرى (اليوم) وهو الآخرة مجرى وقت الظلم وهو قوله: (إذْ ظلمتم)، ووقت الظلم إنما كان في الدنيا »، ثمّ بيّن توجيهه للآية فقال: « وعلى هذا يتوجّه عندي ... أن تجعل (إذْ) بدلًا من قوله: (اليوم)، وإلا بقيتْ بلا ناصب ... ويجوز أن تنصب (اليوم) بما دلّ عليه قوله تعالى: (مشتركون)، فيصير معناه لا إعرابه: ولن ينفعكم إذْ ظلمتم اشتراكُكم اليوم في العذاب، فيُنْتَزَع من معنى (مشتركون) ما يعمل في (اليوم) ... وإذا أنت فعلتَ هذا أيضًا لم تخرج به من أن يكون (إذْ ظلمتم) في اللفظ معمولًا لقوله: (لن ينفعكم)؛ لِمَا ذكرنا من الجِوار وتُلُوِّ الآخرة الأولى بلا فصل »، وعلّل اختياره هذا التوجيه دون حَمْل (إذْ) على فعلٍ آخر فقال: « ذلك يفسد من موضعين: أحدهما اللفظ، والآخر المعنى، أمّا اللفظ فلأنك تفصل بالأجنبي وهو قوله: (إذْ ظلمتم) بين الفعل وهو (ينفعكم) وفاعله وهو (أنكم في العذاب مشتركون) ... وأمّا المعنى فلأنك لو فعلتَ ذلك لأخرجتَ من الجملة الظرفَ الذي هو (إذْ ظلمتم)، وهذا ينقض معناها؛ وذلك لأنها معقودةٌ على دخولِ الظرف الذي هو (إذْ) فيها، ووجودِه في أثنائها، ألا ترى أنّ عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلّته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحوًا من احتياجها إلى المفعول له نحو قولك: قصدتُك رغبةً في برّك، وأتيتُك طمعًا في صلتِك، ألا ترى أنّ معناه أنكم عدمتم سَلْوة التأسّي بمن شارككم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى »[1]، فظاهرٌ لنا جليًّا من هذا البسط في المسألة مدى عناية ابن جني واهتمامه بالربط بين المعنى والوجه الإعرابي، والله أعلم.

(١) انظر: الخصائص ١٧٥/٢ وَ ٢٢٧/٣.

١١) قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [(١)].

ذكر العلماء أوجهًا في إعراب لفظة (طاعة) في الآية، وجملة ما قالوه فيها ما يأتي:

أوّلًا: أن تكون مبتدأً، والخبر محذوفٌ، والتقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أَمْثَلُ لكم من غيرهما، وممن قال بهذا مجاهد وقتادة والخليل وسيبويه والأخفش والمبرّد ومكّي وابن الخبّاز وغيرهم [(٢)]، واختاروا حمْله على حذف الخبر؛ لأنّ المبتدأ معتمَدٌ للبيان، وأيضًا الاتساع في الخبر أكثر من الاتساع في المبتدإ، والتجوّز في أواخر الجملة أسهل [(٣)]، وقدّره النحّاس وغيره: منّا طاعةٌ، على جعل الخبر مقدّمًا، وقدّره المنتجَب: لك طاعةٌ أو لله طاعةٌ [(٤)].

ثانيًا: أن تكون خبرًا، والمبتدأ محذوفٌ، ورجّحه بعضهم؛ لأنّ الخبر محطّ

---

(١) سورة محمد، الآية: ٢١.

(٢) انظر: الكتاب ١٤١/١ وَ ١٣٦/٢، ومعاني الأخفش ٢٧٠/١، والمقتضب ١١/٤، والكامل ٤٥/٢، وجامع البيان ٥٦/٢٦، ومعاني الزجّاج ١٣/٥، وإعراب القرآن ١٨٦/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢١٦/٢، والوسيط ١٢٦/٤، والكشاف ٥٣٦/٣، وكشف المشكلات ١٢٤٧/٢، والمحرر الوجيز ٦٨/١٥، والتبيان ١١٦٣/٢، وتوجيه اللمع ص١١٩، والفريد ٦٣٠/٥، والجامع للقرطبي ٢٤٤/١٦، وشرح التسهيل ٢٩٢/١، والبستان ٨٠/٣، والبحر المحيط ٨١/٨، والدر المصون ٧٠٠/٩، ومغني اللبيب ٤٦٨/٢، ٦٣٠، واللباب لابن عادل ٤٥٣/١٧، وتفسير أبي السعود ٩٨/٨، وحاشية الشهاب ٤٨/٨.

(٣) وهو قول أبي طالب العبدي وابن الخبّاز وابن جعفر الأربلي، انظر: توجيه اللمع ص١١٩، وشرح اللمع ٣٣/١، والمحصول في شرح الفصول ٥٧٦/١، وقواعد المطارحة ص١١٩، ومغني اللبيب ٦١٩/٢، والأشباه والنظائر ١٠٥/٣، والهمع ٣٩/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن ١٨٧/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢١٦/٢، والفريد ٦٣٠/٥، والجامع للقرطبي ٢٤٤/١٦، والدر المصون ٧٠٠/٩، واللباب لابن عادل ٤٥٣/١٧.

الفائدة ومعتمَدها، فالمبتدأ أولى بالحذف منه [(١)]، والتقدير: الأمرُ طاعةٌ أو أمرُنا طاعةٌ أو أمرُهم طاعةٌ [(٢)]، وذهب ابن جرير إلى أنّ التقدير: قولُكم قبل نزول فرض القتال طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، وذكر غير واحدٍ أنّ هذا الوجه قد يكون على سبيل الحكاية، أيْ: قالوا طاعةٌ، واستُشهد لهذا بقراءة أبيّ بن كعب ﷺ {يقولون طاعة}، ويبقى التقدير: أمرُنا طاعةٌ أو هذه طاعةٌ، والجملة مقولٌ للقول المقدّر [(٣)].

ثالثًا: أن تكون مبتدأً مؤخّرًا، و(لهم) في الآية قبلها خبرٌ مقدّمٌ، ويكون الوقف على (فأولى)، نقل هذا الفراءُ عن الكلبي، وابنُ جرير عن ابن عبّاس ﷺ، أيْ: أنّ الله ﷻ قال: (فأولى)، فصار هذا من تمام الوعيد، ثمّ استأنف فقال للذين آمنوا: لهم طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، واختار هذا القول الكسائي [(٤)].

رابعًا: أن تكون مبتدأً مؤخّرًا، و(أولى) قبله في الآية خبرٌ مقدّم، ذكر هذا

---

(١) وهو قول أبي نصر الواسطي، انظر: شرح اللمع ٣٣/١، والمحصول في شرح الفصول ٥٧٧/١، وقواعد المطارحة ص١١٩، ومغني اللبيب ٦١٨/٢، والأشباه والنظائر ١٠٥/٣، والهمع ٣٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٤١/١، والكامل ٤٥/٢، وإعراب القرآن ١٨٧/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢١٦/٢، والكشاف ٥٣٦/٣، كشف المشكلات ١٢٤٧/٢، والمحرر الوجيز ٦٨/١٥، والتبيان ١١٦٣/٢، والفريد ٦٣٠/٥، والجامع للقرطبي ٢٤٤/١٦، والبستان ٨٠/٣، والبحر المحيط ٨١/٨، والدر المصون ٧٠٠/٩، ومغني اللبيب ٦٣٠/٢، واللباب لابن عادل ٤٥٣/١٧، وتفسير أبي السعود ٩٨/٨، وحاشية الشهاب ٤٨/٨.

(٣) انظر: جامع البيان ٥٥/٢٦، ومعاني الزجّاج ١٣/٥، والكشف والبيان ٣٥/٩، والكشاف ٥٣٦/٣، والمحرر الوجيز ٦٨/١٥، والفريد ٦٣٠/٥٥، والجامع للقرطبي ٢٤٤/١٦، والبستان ٨٠/٣، والبحر المحيط ٨١/٨، واللباب لابن عادل ٤٥٤/١٧، وتفسير أبي السعود ٩٨/٨، وحاشية الشهاب ٤٨/٨.

(٤) انظر: معاني الفراء ٦٢/٣، وجامع البيان ٥٥/٢٦، والمكتفى للداني ص٥٢٤، والوسيط ١٢٦/٤، والمحرر الوجيز ٩٨/١٥، والجامع للقرطبي ٢٤٤/١٦، والبستان ٨١/٣، والدر المصون ٧٠٠/٩، واللباب لابن عادل ٤٥٣/١٧.

المنتجَب وابن الحاجب [١].

خامسًا: أن تكون خبرًا، والمبتدأ (أولى) في الآية قبلها، و(لهم) متعلّق بِـ(أولى)، والتقدير: أولى لهم طاعةٌ دون غيرها، أو تكون اللام بمعنى الباء، أيْ: الطاعة أولى بهم وأحقّ من ترك امتثال أمر الله [٢].

سادسًا: أن تكون صفةً لِـ(سورة) في الآية قبلها، وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، والتقدير: فإذا أُنزلتْ سورةٌ محكَمةٌ مطاعةٌ أو ذاتُ طاعةٍ وقولٍ معروفٍ، وذُكِر فيها القتال رأيتَ الذين ...، وحينئذ لا يُوقف على (فأولى لهم) في هذا القول، وقد جوّز هذا الوجه أبو إسحاق الزجّاج والباقولي، وردّه أبو حيّان بأنه بعيدٌ ليس بشيءٍ؛ لحيلولة الفصل الكثير بين الصفة والموصوف [٣].

وقد أورد ابن جني في الخصائص الوجهين الأوّلين، واعتمد في توجيه الإعراب على المعنى، ولم يرجّح أحدهما على الآخر، مع أنه صرّح باختياره للوجه الأوّل في المسألة في غير موضع، فقال: ((الحذف اتّساعٌ، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوّله))، ويقول: ((حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدإ، لأنّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور))، وقال: ((وما يُحذف خبره لدلالة ما هناك عليه أكثر من أن يُحصى، فابْنِ على هذا)) [٤]، مع أنّ الملاحَظ في المواضع التي ورد فيها

(١) انظر: الفريد ٦٣٠/٥، وأمالي ابن الحاجب ٥٨٧/٢.

(٢) انظر: الكشف والبيان ٣٥/٩، والمحرر الوجيز ٦٨/١٥، والتبيان ١١٦٣/٢، والفريد ٦٣٠/٥، والجامع للقرطبي ٢٤٤/١٦، والبستان ٨٠/٣، والبحر المحيط ٨١/٨، والدر المصون ٧٠٠/٩، واللباب لابن عادل ٤٥٣/١٧.

(٣) انظر: معاني الزجّاج ١٣/٥، وإعراب القرآن ١٨٧/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢١٦/٢، وكشف المشكلات ١٢٤٦/٢، والتبيان ١١٦٣/٢، والفريد ٦٣٠/٥، والجامع للقرطبي ٢٤٤/١٦، والبحر المحيط ٨٢/٨، والدر المصون ٧٠٠/٩، واللباب لابن عادل ٤٥٣/١٧.

(٤) انظر: الخصائص ٢٩١/١ وَ ٣٦٤/٢، والمحتسب ١٤٢/٢، واللمع ص٧٧.

حَذْفُ المبتدإ في القرآن الكريم أكثر من المواضع التي حُذف فيها الخبر[١]، والله أعلم.

١٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [٢].

اختلف النحاة في العامل في الظرف المنصوب (يوم)، وذكروا في ذلك أقوالًا:

الأوّل: أنّ العامل فيه مضمرٌ، والتقدير: إنه على رجعه لقادرٌ يُرجعه يومَ تُبلى السرائر، وعُزِي هذا القول للحُذّاق من النحويين [٣]، وسمّاه السمين: الإضمار على التبيين، ومثل هذا عند العكبري [٤].

الثاني: أنّ العامل فيه (رجعه)، ذكر هذا ابن جرير والزمخشري وأبو السعود وابن عاشور[٥]، ورُدّ بأنّ فيه فصلًا بين المصدر ومعموله بأجنبيّ هو الخبر [٦]، ويمكن تخريجه بمثل ما نقل ابن عطيّة: ((قالوا: وفي المصدر من

---

(١) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم ص١٣٩، ١٩٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤٧/٨ وما بعدها.

(٢) سورة الطارق، الآيتان: ٨، ٩.

(٣) انظر: الشيرازيات ٦١٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٧/١، وكشف المشكلات ١٤٤٨/٢، والمحرر الوجيز ٢٧٧/١٦، والبيان ٥٠٧/٢، ومنثور الفوائد ص٦٢، والفريد ٣٧٩/٦، والجامع لأحكام القرآن ٨/٢٠، وشرح التسهيل ١١٤/٣، والبحر المحيط ٤٥٥/٨، ومنهج السالك ١١٤١/٣، والبرهان ٣٠٩/١، والهمع ٧٠/٥، وشرح الأشموني ٥٦٠/٢، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٨، وروح المعاني ١٢٦/٣٠.

(٤) انظر: التبيان ١٢٨١/٢، والدر المصون ٧٥٥/١٠، واللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠.

(٥) انظر: جامع البيان ١٤٦/٣٠، والكشاف ٢٤١/٤، وتفسير أبي السعود ١٤٢/٩، والتحرير والتنوير ٢٦٥/٣٠.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢٠٠/٥، ومشكل إعراب القرآن ٣٤٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٧/١، وكشف المشكلات ١٤٤٨/٢، والبيان ٥٠٧/٢، ومنثور الفوائد ص٦٢، والتبيان ١٢٨١/٢، والفريد ٣٧٨/٦، وشرح التسهيل ١١٤/٣، والبحر المحيط ٤٥٥/٨، ومنهج السالك ١١٤١/٣، ومغني اللبيب ٥٤٠/٢، والمساعد ٢٣٣/٢، واللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠، وشرح التصريح ٦٣/٢، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٨، وروح المعاني ١٢٦/٣٠.

القوّة بحيث يعمل وإنْ حال خبر (إنّ) بينه وبين معموله)) [١]، وزاد أبو حيّان: ((أو يُعلَّق بنفس المصدر على نيّة التقديم والتأخير))[٢]، قال السمين: ((وبعضهم يغتفره في الظرف)) [٣].

الثالث: أنّ العامل فيه (لقادر)، وهو قول مكّي والمنتَجب والقرطبي وابن الأحنف الجِبْلِيّ [٤]، وذكر ذلك ابن عطيّة ثمّ قال: ((وكلُّ هذه الفِرَق فَرَّتْ من من أن يكون العامل (قادر)؛ لأنّ ذلك يظهر منه تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده، وإذا تُؤُمِّل المعنى وما يقتضيه فصيحُ كلام العرب جاز أن يكون العامل (قادر)؛ وذلك أنه قال: إنه على رجعه لقادر، أيْ: على الإطلاق أوّلًا وآخرًا وفي كلّ وقت)) [٥]، وعلى هذا الوجه لا يُوقف على (لقادر) حتى لا يُفصل بين الظرف وعامله بالوقف [٦].

الرابع: أنّ العامل فيه (ناصر) في الآية بعده: ﴿فَمَالَهُۥمِنقُوَّةٍوَلَانَاصِرٍ﴾، ذكر هذا القول أبو جعفر النحّاس، وجوّز الباقولي نصبه بمضمرٍ تدلّ عليه هذه الآية، ورأى أبو حيّان والسمينُ ذلك فاسدًا، ورَدَّاه بأنّ ما بعد (ما) النافية لا

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢٧٧/١٦.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٧٧/١١.
(٣) انظر: الدر المصون ٧٥٥/١٠. وممن اغتفره ابن الحاجب، راجع: أماليه ١٤١/١، وشرح الرضي ٤٠٦/٣، وحاشية الصبان ٢٩٢/٢.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤٩/٢، وكشف المشكلات ١٤٤٨/٢، والتبيان ١٢٨١/٢، والفريد ٣٧٨/٦، والجامع لأحكام القرآن ٨/٢٠، والدر المصون ٧٥٥/١٠، واللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٨، وروح المعاني ١٢٦/٣٠.
(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢٧٧/١٦.
(٦) انظر: المكتفى للداني ص٦١٦.

يعمل فيما قبلها [1].

الخامس: أن يُعرب (يوم) مفعولًا به، على تقدير: اذكر، أورد هذا القول غير واحدٍ منهم، قالوا: مَنْ جعل الهاء عائدةً على (الماء) لا على الإنسان نَصَبَ (يوم) بِـ(تُبلى) بتقدير: اذكر؛ لأنه لم يُرِدْ أن يُخبِر أنه قادرٌ على ردّ الماء إلى موضعه من الصُّلْب في الآخرة، وتفرّد العكبري بجواز هذا الوجه أيضًا في حال عاد الضمير على (الإنسان) [2].

السادس: أن يُجعل (يوم) بمعنى (إذا)، فيعمل فيه مدلوله ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾، قاله الباقولي أيضًا، وهو قريبٌ مما ذُكِر في الوجه الرابع فيما تقدّم، وهو مردودٌ للعلّة نفسها التي قيلتْ هناك [3].

وابن جني ممّن أدلى بدلوه في توجيه هذه الآية، وذكر فيها ثلاثة أقوال: فأنكر أن يكون الظرف متعلّق بِـ(قادر)؛ ((لئلا يصغر المعنى، لأنّ الله تعالى قادرٌ يوم تُبلى السرائر وغيره في كلّ وقتٍ وكلّ حالٍ على رَجْع البشر وغيرهم))، وأنكر أيضًا تعلّقه بالمصدر (رجعه)، وعلّل لذلك بقوله: ((فإنْ حملتَه في الإعراب على هذا كان خطأً؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تُبلى) وبين ما هو معلَّقٌ به من المصدر الذي هو (الرَّجْع)، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي لا يجوز))، ورأى ما رآه الحُذّاق من النحاة –

(١) انظر: إعراب القرآن ٢٠١/٥، وكشف المشكلات ١٤٤٨/٢، والمحرر الوجيز ٢٧٧/١٦، والبحر المحيط ٤٥٥/٨، والدر المصون ٧٥٥/١٠، واللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٣، وروح المعاني ١٢٦/٣٠.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٠/٢، والكشاف ٢٤١/٤، والمحرر الوجيز ٢٧٧/١٦، والبيان ٥٠٧/٢، والتبيان ١٢٨١/٢، ١٢٨٢، والفريد ٣٧٩/٦، والبستان ٣٨١/٤، والبحر المحيط ٤٥٥/٨، والدر المصون ٧٥٥/١٠، واللباب لابن عادل ٢٦٦/٢٠، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٨، وروح المعاني ١٢٦/٣٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن للباقولي ٦٤٠/٢.

وهو واحدُهم بلا رَيْب – في الوجه الأوّل مما سلف، وبيّن أنّ الداعي إلى اختيار هذا القول هو المعنى، فقال: ((فإذا كان المعنى مقتضِيًا له والإعرابُ مانعًا منه؛ احتلْتَ له بأن تُضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدرُ الملفوظُ به دالًّا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تُبلى السرائر، ودلّ (رجعه) على (يُرجعه) دلالة المصدر على فعله)) [1]، وفي هذا دلالة واضحة على تعويل ابن جني على المعنى واعتماده عليه في ترجيحه واختياره للأوجه الإعرابية، والله أعلم.

(١) انظر: الخصائص ٤٠٤/٢ وَ ٢٥٨/٣، والفَسْر ٢٠٧/٣، ٣٢١.

الخاتمة والنتائج

بعد هذه الجولة التي قضيناها بين آيات كتاب الله الكريم، واجتهادات النحاة والمفسّرين في بيان الأوجه النحوية؛ يجدر بي أن أوجز أهمّ النتائج التي أظهرها البحث بالنقاط الآتية:

- لقد تبيّن من خلال هذا البحث منزلة المعنى عند العلماء، فهو الضابط المعتمَد في ذكر الأوجه الإعرابية الجائزة، وكلّ وجهٍ نحويٍّ له معنًى يخصّه، والتفاضل فيما بينها يكون تبعًا لقوّة المعنى.
- إنّ الإعراب هو تفسير للنصّ، فلا بدّ من أن يسبقه فَهْم وتدبّر لمعنى التركيب؛ إذْ قد يقع المتعجّل فيه في توجيهٍ محظورٍ يأباه المعنى، وهذا أمرٌ حذّر منه علماؤنا الأجلّاء ونصّوا عليه.
- لابن جني رعايةٌ خاصةٌ بالمعنى في توجيه الإعراب للشواهد القرآنية، مع اهتمامه بجانب القواعد النحوية، فهما يسيران جنبًا إلى جنب، وكلٌّ منهما مكمِّلٌ للآخر، ويبني الحكم النحوي بناء على أساس صحّة المعنى، مع اهتمامٍ واضحٍ بالقياس والتعليل لغرض الإبانة والتفسير وتقرير الحكم.
- أخذ ابن جني برأي البصريين في أغلب المسائل، ولذا إذا ذكرهم كنّى عنهم بقوله: (أصحابنا)، وهذا لا يتنافى مع كونه ذا شخصيّةٍ متميّزةٍ، وفِكْرٍ مستقلٍّ في ذكر الآراء والأحكام، والتوجيه والترجيح، والردّ والمناقشة كما مرّ بنا.
- على قدْر الصلة القويّة بين ابن جني وبين شيخه أبي عليّ، وأخذه برأييه في كثير من القضايا إلا أنّ ذلك لم يَحُل دون تفرّده بالرأي، أو يمنعْه من مخالفته في بعضها، وقد ظهر هذا جليًّا في توجيهه لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾.
- من أسباب الخلاف في إعراب الآيات القرآنية الخلاف في الدلالة

اللغوية للفظة المراد إعرابها؛ إذْ الدلالة النحوية لا تنفصل عن الدلالة اللغوية، كذلك من الأسباب أنّ المعرِب للآية كان ينظر إلى التأويل والتقدير الذي يذكره أهل التأويل والتفسير، مما نتج عن هذا اختلافٌ في الإعراب ومن ثَمَّ اختلافٌ في المعنى المفهوم.

وختامًا يرى الباحث ضرورة تأكيد وجهة نظره في أمرِ مدى التمسّك بالمعنى في التوجيه والإعراب، مع عدم إغفال القواعد النحوية؛ إذْ لا غناءَ عنها، ولكن يجب أنْ يكون النصيب الأكبر للمعنى، وبخاصّة إذا تعارضتْ القاعدة مع المعنى، فحينئذ تُعطى الأولويّة إليه لا إلى القاعدة.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات)، للشيخ: أحمد البنا، تحقيق: الدكتور شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الأزهيّة في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- أسرار العربية، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هَبُّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٠ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٤٠٧ هـ .
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبدالله الحسين بن خالويه، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر بن أحمد النحَّاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ.
- إعراب القرآن، للباقولي (المنسوب خطأ للزجاج)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم، مطبوعات المجمع الثقافي، أبو ظبي، د.ط، ١٤٢٤هـ.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح، لأبي الحسين بن الطراوة، تحقيق: أ.د. عيّاد عيد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، للبطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار الجيل، لبنان، د.ط، ١٤٠٩ هـ.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن حمزة الحسني، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.
- الإيضاح في شرح المفصَّل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي ببغداد، د.ط، ١٩٧٦م.
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ.
- البستان في إعراب مشكلات القرآن، لابن الأحنف الجِبْليّ، تحقيق: د. أحمد محمد الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.

- البسيط في شرح جُمَل الزجَّاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: أ.د. عيَّاد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- البغداديات = المسائل المشكلة .
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، تحقيق: جماعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت، د.ط، د.ت.
- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البيجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، ١٩٨٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- تعدد التوجيه النحوي: (مواضعه، نتائجه، أسبابه)، د. محمد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- تفسير أبي السعود، المسمّى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، للإمام أبي السعود محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ.
- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: د. سيدة حامد عبد العال، ود. تغريد حسن عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، ١٤٣١هـ.
- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين ابن الخبّاز، تحقيق: د. فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، د. عبد العزيز الحربي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٠٥هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا الجريري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- حاشية الشهاب = عناية القاضي.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٢هـ.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- حروف المعاني، لأبي القاسم الزجَّاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، ١٤٢٥هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لابن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الآلوسي، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٠٣هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ .
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- شرح الأشموني = منهج السالك.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، بحاشية ياسين العليمي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، د.ط، ١٣٩٨ هـ.
- شرح ألفية ابن معطي، لابن القوّاس، تحقيق: د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيّان، تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. صلاح رواي، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.
- شرح اللمع، لابن بَرْهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.

- شرح المفصَّل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- شرح جُمَل الزجَّاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، د.ط، ١٤١٩هـ.
- شرح حدود النحو للأُبّذي، لابن قاسم المالكي، تحقيق: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: الدكتور رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٨٦هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الشيرازيات = المسائل الشيرازيات.
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية .
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفيّة، لتقي الدين النيلي، تحقيق: د. محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ط، ١٤١٥هـ.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب الخفاجي)، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
- العين (المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، د.ط، ١٤٠٩هـ.
- عين المعاني في تفسير كتاب الله العزيز والسبع المثاني، لأبي عبد الله محمد السجاوندي، من أوّل سورة يس إلى آخر القرآن الكريم، تحقيق ودراسة: سليمان محمد الصغيّر، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥هـ.
- الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب، لجلال الدين السيوطي، تحقيق ودراسة: عبد الله أحمد الشنقيطي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، ١٤١٨هـ.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق: عماد البارودي، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتَجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيّح، مكتبة دار الزمان، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- الفَسْر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ.

- الفوائد والقواعد، للثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز، تحقيق: د. علي الحمد، و د. شريف النجار، و د. ياسين أبو الهيجاء، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، ١٤٣٢هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرِّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، بحاشية السيد الشريف الجرجاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ .
- الكشف والبيان، المعروف بتفسير الإمام أبي إسحاق الثعلبي، تحقيق: الإمام محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الكُلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية، د.ت.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس بن ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، د.ت.
- المحاكمة بين المفسّرين: (أبي حيّان، وابن عطية، ومحمود الزمخشري) لأبي زكريا الشاوي، من أوّل الكتاب إلى نهاية سورة يوسف، تحقيق ودراسة: ناجي عبد الجليل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح شلبي وآخرين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، د.ط، ١٣٩٥هـ.

- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق: د. شريف النجار، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، د.ت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- معاني الحروف، لأبي الحسن الرمّاني، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدّة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، تحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. عبدالأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٣٩٩هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجُرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، د.ط، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجان إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله العزيز، للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، شرح الأشموني، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ط، د.ت.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيّان، تحقيق: د.شريف النجار، و د.ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

- نتائج الفِكَر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة، د.ت.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- النكت والعيون تفسير أبي الحسن علي الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- همع الهوامع لشرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسين علي الواحدي، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.